

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطلبة: - طاهر قصري

- أحمد دحومان

تحت عنوان

اثر الاستثمار الأجنبي المباشر

على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 2000 - 2018 - دراسة قياسية-

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة	اسم ولقب الاستاذ(ة) يحيوي عمر
مشرفا و مقررا	جامعة المسيلة	اسم ولقب الاستاذ(ة) لقليطي الأخضر
مناقشا	جامعة المسيلة	اسم ولقب الاستاذ (ة) بلواضح فاتح

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

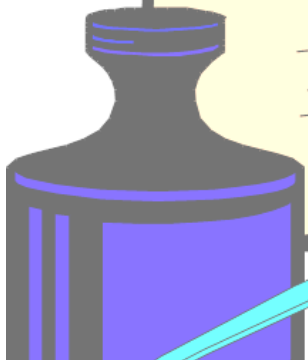
قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِرْ عَنِّي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ ﴿19﴾ " سورة النمل الآية 19 .

وقال ﷺ: ﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

في البداية نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع كما تتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على إنجازه هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد ، كما يسعدنا أن تتقدم بأسمى التقدير وجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف *لقليطي الأخضر* الذي لم يخل علينا بنصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا البحث ، ولا يفوتنا أن تتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة

دون نسيان أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وجميع طلبة دفعة 2019 .

طاهر - أحمد



فهرس المحتويات

I	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
أ-د	مقدمة عامة
05	الفصل الأول: الإطار النظري الاستثمار
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية الاستثمار وأهدافه
07	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
07	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار
09	المطلب الثالث: أهداف الاستثمار
11	المبحث الثاني: محددات الاستثمار وطرق تخطيطه
11	المطلب الأول: سياسات الاستثمار
12	المطلب الثاني: محددات الاستثمار
13	المطلب الثالث: أهمية تخطيط الاستثمار
14	المطلب الرابع: طرق تخطيط الاستثمار
15	المبحث الثالث: أهمية الاستثمار
15	المطلب الأول: الاستثمار والابتكار
15	المطلب الثاني: الاستثمار والتراكم الرأسمالي
16	المطلب الثالث: الاستثمار والتقلبات الاقتصادية الدورية
18	المطلب الرابع: الاستثمار والنمو الاقتصادي
19	خلاصة
20	الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر
21	تمهيد
22	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته
22	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

23	المطلب الثاني: الصور المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر
24	المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
25	المبحث الثاني: أشكال وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور حركته
25	المطلب الأول: المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر
27	المطلب الثاني: الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية
28	المطلب الثالث: تطور حركة الاستثمار المباشر في الدول النامية خاصة العربية
30	المبحث الثالث: عوامل وشروط انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر
30	المطلب الأول: الاتجاهات العالمية الحالية للاستثمار الأجنبي
31	المطلب الثاني: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار العالمي
32	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر
32	المطلب الرابع: شروط جذب الاستثمار الأجنبي
34	خلاصة
35	الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1998-2018)
36	تمهيد
37	المبحث الأول: تحديد النموذج المستخدم و التعريف بمغيراته
37	المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم
38	المطلب الثاني : التعريف بالمتغيرات المكونة للنموذج
39	المبحث الثاني : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
39	المطلب الأول : قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي
43	المطلب الثاني: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
44	المطلب الثالث: قياس تأثير الواردات على النمو الاقتصادي
45	المطلب الرابع: قياس تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي
47	المبحث الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
47	المطلب الأول: العراقيل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

50	المطلب الثاني: العراقيل القانونية والتنظيمية.
53	خلاصة
54	خاتمة
57	قائمة المراجع
60	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
40	يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي	01
40	يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي	02
43	يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	03
44	يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	04
45	يوضح نتائج اختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي	05
45	يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الواردات المباشر على النمو الاقتصادي	06
46	يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي	07
46	يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي	08

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
41	يوضح التوزيع الاحتمالي للبواقي	01
42	يوضح انتشار البواقي للنموذج المقدر	02

مَقَلَمَةُ عَالِمَةٍ

لقد تعاضم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستوياته تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات و هذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد و في الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولة أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها، و هكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى،

إن الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات و هذا ما أكدته نماذج النمو النيو كلاسيكية (Solow - Swan) و نماذج النمو الداخلي من هذا المنطق اقمته التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خل إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها، و منها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدمها و دخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود التي تقف في طريقهم، و الجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها و الظفر بمزاياه ، وذلك من خلال اتباع سماعات اقتصادية مناسبة، و استخدامها للعديد من الحوافز و الامتيازات المالية والتمويلية لدفع و تطوير المناخ الاستثماري بها. و رغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

1. إشكالية البحث

انطلاقاً من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب معه عدة مزايا إلى الدول المضيفة من شأن الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وعليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

- ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟
- ما هي القطاعات التي استحوذت على قدر أكبر من هذه التدفقات؟

2. فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية التالية

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تؤثر الواردات تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- يؤثر الاستثمار المحلي تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الأثر الإيجابي للواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر أكبر من أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لخصوصية الاقتصاد الوطني.

3. أهداف البحث

بناء على إشكالية البحث وفرضياته فإن هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم المحددات المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- معرفة واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من حيث حجمها وتوزيعها على مختلف القطاعات وموقع الجزائر بين البلدان الشقيقة وإفريقيا من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إبراز المزايا التي تقدمها قوانين الاستثمار في الجزائر للمستثمر الأجنبي ومعرفة العراقيل التي تواجهه.
- دراسة أساليب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطينه في الجزائر.
- رفع مستوى كفاءتنا العلمية وذلك الأساليب الحديثة وأدوات البحث العلمي.

4. أسباب اختيار الموضوع:

- الأسباب الشخصية:

اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن سوى منطلق نظري وتطبيقي لإثراء معارفنا وقدراتنا في هذا الموضوع والتي من شأنها أن تفيدنا في المستقبل الدراسي.

الميل الشخصي للطالب لهذا المجال كونه في إطار التخصص الدراسي.

- الأسباب الموضوعية:

- معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي على النمو ما هو الاقتصادي.

5. منهج البحث

قصد الإجابة على الإشكاليات المطروحة وإثبات صحة الفرضيات الموضوعية استخدمنا خلال البحث المنهج الوصفي التحليلي وهذا في تحديد عناصر المشكلة المراد بحثها، فتعرضنا لأهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالموضوع قصد الوصول إلى معرفة دقيقة وتفصيلية له. حيث استعنا في ذلك بمجموع من الدراسات والبحوث المتوفرة سواء كانت متوفرة في شكل كتب، مذكرات أو رسائل ماجستير أو أطروحات دكتوراه، أو مقالات منشورة في مجلات أو عبر مواقع على الانترنت.

6. أدوات جمع البيانات

في الشق النظري للبحث استعنا في ذلك بمجموعة مراجع متنوعة سواء ما توفر منها في شكل ورقي (الكتب، المجلات، رسائل وأطروحات...)، أو ما توفر على حوامل إلكترونية أو مواقع على شبكة الانترنت. أما الشق التطبيقي فقد تطلبت الدراسة دراسة قياسية للتقارير والوثائق الاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي تقارير البنك الجزائري والعالمي من سنة 2000-2018.

7. حدود الزمانية والمكانية

- الحدود الزمانية: ستغطي دراستنا الفترة الممتدة بين 2000 - 2018 تناسبا مع المعطيات الاحصائية والتي تعبر عن معطيات سنوية.

- الحدود المكانية: إذ تتوفر هذه المعلومات لدى هيئات رسمية كوزارة المالية، البنك الجزائري، البنك العالمي.

8. الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات الجامعية المنجزة بغرض الحصول على شهادات الماجستير او الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، يمكن أن نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

1- دراسة مصباح بلقاسم بعنوان اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر " مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر سنة 2005 حيث ارتكزت اهداف هذه الدراسة على الدور الممكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعبه في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تسليط الضوء على الصعوبات و التحديات و وضع استراتيجية لمواجهةتها .

2- دراسة بسعد حكيمه بعنوان " اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2008 حيث تطرقت هذه الدراسة إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و ما هي العوامل المشجعة له في هذه الدول بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.

3- دراسة سحنون فاروق بعنوان "قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اهم المؤشرات التي تأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و محاولة بناء نموذج قياسي يبرز ذلك.

4- سعدي يحيي بعنوان " تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2007 وقد ركزت هذه الدراسة على تقييم تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجدواها الاقتصادية بالاضافة الى تأثيرها على بعض جوانب الاقتصاد الجزائري .

9. خطة وهيكل البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم اختبار الفرضيات المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول مدخل نظري للاستثمار الاقتصادي، وقد جاء الفصل الثاني ليقدم الاستثمار الأجنبي، ثم يأتي الفصل الثالث حيث يتم فيه التطرق إلى دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2018) الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار

تمهيد:

يعتمد الإطار النظري لتقدير العلاقات القياسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، إما على النموذج التقليدي الحديث (Neo - Classical Model) أو على نموذج النمو الداخلي (Endogenous Growth Model)، حيث يعتبر النموذج التقليدي الحديث أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لزيادة حجم الاستثمار في الدولة المضيفة ومن ثم زيادة كفاءته ، كما أن الفهم الرسمي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بدأ مع سلسلة أعمال هارود-دومار، وقد ركز هذا الفكر على أن معدل النمو الاقتصادي يتحدد بالتقدم التكنولوجي، إلا أنهم لم يوضحوا الآلية التي من خلالها ينتقل تأثير التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، أما نموذج النمو الداخلي فإنه يعبر عن النمو كدالة في التقدم التكنولوجي كما أنه يشير إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو في الاقتصاد المضيف من خلال دوره في نقل التكنولوجيا والمعرفة و سوف نتعرض لهذه الآثار بالتفصيل في هذا الفصل الذي قسمناه إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية الاستثمار وأهدافه؛

المبحث الثاني: محددات الاستثمار وطرق تخطيطه؛

المبحث الثالث: أهمية الاستثمار.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار وأهدافه

تطرقنا في المطلب الأول إلى مفهوم الاستثمار ثم إلى أنواعه في المطلب الثاني أما المطلب الثالث والأخير فإلى أهداف الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

توجد عدة مفاهيم للاستثمار الاقتصادي منها الآتي:

1- الاستثمار هو عبارة عن اقتناء أصل معين بهدف تحقيق أقصى عائد في المستقبل، أي تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية¹.

2- الاستثمار هو استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات اللازمة لعمليات الإنتاج (السلع والخدمات)².

3- الاستثمار هو عمل لمدة معينة من أجل تطوير النشاط الاقتصادي سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية، أو في شكل قروض³.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

هناك عدة أنواع للاستثمار لا بد من التمييز بينها لأغراض التحليل الاقتصادي وهي:

1- استثمار خاص واستثمار عام:

يقصد بالاستثمار الخاص الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو القطاع الخاص وهي المشروعات التي تؤول ملكيتها إلى القطاع الخاص⁴.

بالنسبة للاستثمار العام فهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة من إنشاء المشروعات المختلفة.

وهناك أيضا الاستثمار المختلط وهي المشروعات التي يشترك في تكوينها ورأس مالها، القطاع الخاص، والقطاع العام، وهذا ويجدر بالذكر في هذا الصدد إلى أن الأهداف في القطاع الخاص تختلف عنها في الاستثمار العام حيث يهدف استثمار القطاع الخاص بصفة رئيسية إلى تعظيم العائد، وهو تحقيق أكبر ربح ممكن.

بينما يهدف استثمار القطاع العام إلى تعظيم العائد الاجتماعي حيث أن معظم مشروعات الدولة تهدف إلى خدمة المجتمع مثل: إنشاء المستشفيات، والمدارس، وخدمات البنية التحتية،.... الخ.

¹ رمضان شراح، استثمار النظرية والتطبيق - منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة I، 2005، ص 14.

² حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، الطبعة I، 2000، ص 37.

³ كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 02.

⁴ رمضان شراح، المرجع السابق، ص 16.

2- استثمار طبيعي واستثمار بشري:

من ناحية أخرى يمكن تقسيم الاستثمار إلى استثمار طبيعي، واستثمار بشري: والاستثمار الطبيعي هو عبارة عن الاستثمار في المشروعات المختلفة مثل إنشاء المصانع وشراء العدد والآلات اللازمة للإنتاج. أما الاستثمار البشري فهو الاستثمار الخاص برفع الكفاءة الإنتاجية للموارد البشرية التي تملكها الدولة مثل إنشاء المدارس والجامعات ومعاهد التدريب وكذلك إنشاء المستشفيات. وقد يعتقد البعض أن الإنفاق على التعليم ومراكز التدريب والصحة إنفاق استهلاكي ولكنه في واقع الأمر يعتبر إنفاقا استثماريا حيث أن الإنفاق على التعليم والصحة يؤدي إلى مزيد من الثقافة والمعرفة وزيادة مستوى صحة الأفراد مما يمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة أكبر ويطلق على ذلك الكفاءة الإنتاجية التي تؤدي بالتالي إلى زيادة كمية الإنتاج من ناحية وتحسين مستوى جودته من ناحية أخرى.

3- استثمار وطني واستثمار أجنبي:

يمكن تقسيم الاستثمار أيضا إلى استثمار وطني واستثمار أجنبي، فإذا كانت الأموال يتم توجيهها لتكوين رأسمال جديد داخل الدولة، يكون هذا استثمار وطني¹، أما إذا استخدمت هذه الأموال الوطنية في تكوين رأسمال حقيقي خارج الدولة أي في دولة أجنبية، يكون هذا الاستثمار استثمار أجنبي.

كما يمكن تقسيم الاستثمارات من حيث عنصر الزمن إلى نوعين رئيسيين هما:

3-1 / استثمارات قصيرة الأجل:

يقصد بذلك توظيف قدر من السيولة بدلا من تركها عاطلة، وهذا هو الهدف الأساسي من الاستثمار في الأوراق المالية، ومن سيمت هذا النوع من الاستثمار ما يلي:

- توافر سوق للتداول بسهولة وسرعة.
- الهدف من حيازتها أنه يمكن تحويلها إلى نقدية عند الحاجة بفرض وجود سوق للتداول وبسهولة وسرعة حتى يمكن لها أن يحقق الغرض وهو تحويلها إلى نقدية عند الحاجة حيث يصعب تحقيق هذا الهدف ما لم يكن هناك سوق للتداول.

¹ رمضان شراح، المرجع السابق، ص 17.

3-2 / استثمارات طويلة الأجل:

يقصد بذلك استثمار أو توظيف قدر معين من السيولة النقدية المتوافرة في أوراق مالية طويلة الأجل، ويتمثل الهدف الأساسي لتلك الاستثمارات في الاحتفاظ بها لفترة طويلة نسبياً، ويعتمد طول الفترة على الغرض من الاستثمار، كما أن هناك عدة أنواع من الاستثمارات في الأوراق المالية والتي يمكن أن تبوب ضمن الأصول طويلة الأجل مثل:

- الاستثمارات في الأسهم.
- الاستثمارات في السندات.

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار

للاستثمار أهداف على الأصعدة الثلاثة، الفردي، والمؤسسي والقومي:

* على الصعيد الفردي يتم الاستثمار بهدف تحقيق أقصى عائد منه في المستقبل.¹

فعلى المستوى الشخصي نجد أن الفرد الذي يمتلك مبلغاً من المال ويريد استثماره، فإنه قد يقوم بشراء عدد من الأسهم، أو يقيم مشروعاً تجارياً أو صناعياً بهدف الحصول على عائد في المستقبل، وهو تحقيق أقصى ربح ممكن، ويتضمن هذا الهدف الأساسي عدة أهداف فرعية، والتي قد تختلف باختلاف المستثمر، وقد تختلف لدى المستثمر نفسه ومن تلك الأهداف:

1- تحقيق أقصى نمو ممكن لرأس مال المستثمر في الأجل الطويل:

يركز هذا الهدف على المكاسب الرأسمالية الناتجة عن زيادة أو ارتفاع قيمة الاستثمارات خلال فترة طويلة نسبياً أي في الأجل الطويل.

2- تحقيق أقصى عائد جاري:

يقصد بذلك أن المستثمر يتهم بالاستثمارات التي تحقق له أقصى عائد جاري، وتحقيق هذا الهدف يناسب المستثمر الذي يعتمد على الدخل الذي تولده الاستثمارات في تمويل نفقاته الجارية.

3- تحقيق عائد جاري متوسط مع تحقيق زيادة معقولة في قيمة الاستثمارات:

يتهم هذا الهدف بمراعاة تحقيق التوازن بين العائد الجاري المتولد من الاستثمارات، والمكاسب الرأسمالية الناتجة عن زيادة أو ارتفاع قيمة الاستثمارات التي يمكن الحصول عليها.

¹ رمضان شراح، المرجع السابق، ص 18.

4- تحقيق الحماية لمصادر الدخل الأخرى من الضرائب المرتفعة:

قد يكون الهدف من الاستثمار في بعض الحالات تحقيق الحماية لمصادر الدخل الأخرى من الضرائب المرتفعة التي يخضع لها المستثمر.

وذلك عن طريق استثمار بعض الأموال في الاستثمارات التي تحقق للمستثمر بعض المزايا الضريبية مثل شراء أصول عقارية.

* الاعتبارات التي على ضوءها يستثمر الأفراد:

إن المستثمر يهدف إلى تحقيق عائد من وراء الاستثمارات على ضوء عدة اعتبارات منها ما يلي:

- 1- درجة السيولة المناسبة للمستثمر والتي يرغب في توافرها في استثماراته.
- 2- درجة تحمله لعنصر المخاطرة التي قد يتعرض لها.
- 3- درجة جودة المعلومات والخدمات الاستشارية المتاحة للمستثمر والتي تساعد بدرجة فعالة في إدارة وتوجيه استثماراته.
- 4- مدى تنوع مصادر دخل المستثمر والموقف الضريبي له ودرجة تعرضه لشرائح ضريبية مرتفعة.

* **على صعيد المؤسسة:** نجد أن الاستثمار يمثل تيارا من الإنفاق على الأصول المختلفة - مثل الآلات والمواد الخام والسلع الوسيطة- من أجل تحقيق عائد معين في المستقبل.

* **على الصعيد القومي:** ويتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.¹

وفي هذه الحالة نجد أن الاستثمار له أكثر من هدف:

1- هدف اقتصادي: يتمثل في تحقيق عائد مادي للمجتمع، كما هو الحال في الإنفاق على زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة.

2- هدف اجتماعي: يتمثل في تحقيق رفاهية للمواطنين مثل: الإنفاق على التعليم والصحة ووسائل الاتصال والطرق،.... الخ.

¹ موسى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الجزائر، دار الملكية، الجزائر، 2000، ص25.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار وطرق تخطيطه

سياسات الاستثمار متنوعة ومتعددة وهذا ما تطرقنا إليه في المطلب الأول أما بالنسبة للمطلب الثاني فذكرنا أهم محددات الاستثمار مروراً إلى أهمية وطرق تخطيط الاستثمار في كل من المطلب الثالث والرابع.

المطلب الأول: سياسات الاستثمار

تتعدد أنواع الاستثمارات نتيجة لتعدد سياسات الاستثمار التي يتبعها المستثمر، وبما أنه عنصر متقلب في الاقتصاد القومي فإن تغيير هذه التقلبات في الاستثمار أمر بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي.

ويجب عدم إهمال تخطيط الاستثمار لتحقيق أهداف الخطة وتجنب أي اختلال التوازن في النمو الاقتصادي، وهناك نوعين من السياسات الاستثمارية هي:

1- سياسة الاستثمار المغامرة أو الهجومية:

هي تلك السياسة التي يهدف المستثمر إلى تحقيق أقصى عائد ممكن وبالتالي فإن لديه استعداد لتحمل مخاطر الاستثمار الكبيرة.

2- سياسة الاستثمار المتحفظة أو الدفاعية:

هي تلك السياسة التي يهدف المستثمر إلى تخفيض مخاطر الاستثمار إلى أدنى حد ممكن، وبالتالي فإن لديه استعداد لتحقيق أرباح أو مكاسب منخفضة نسبياً¹.

* آثار سياسات الاستثمار:

1- أثر سياسات الاستثمار على نوعية الأوراق المالية المشتراة:

عادة ما يكون لدى المستثمر المغامر استعداد لشراء الأوراق المالية التي تتميز بارتفاع درجة مخاطرة؟ عدم السداد، عكس الحال بالنسبة للمستثمر المتحفظ الذي لا يكون لديه استعداد لتحمل تلك المخاطرة².

2- أثر سياسات الاستثمار على درجة تكرار عمليات الشراء والبيع للاستثمارات:

عادة ما يكون لدى المستثمر المغامر استعداد وميل لتزايد وتكرار عمليات البيع والشراء للاستثمارات، عكس الحال بالنسبة للمستثمر المتحفظ الذي يميل إلى الاحتفاظ بما يشتره³.

¹ رمضان شراح: استثمار النظرية والتطبيق، الطبعة I، ذات السلاسل، الكويت، 2005، ص 21.

² نفس المرجع، ص 22.

³ نفس المرجع، ص 22.

3- أثر سياسات الاستثمار على سلوك واتجاهات المستثمر، اتجاه تنويع الاستثمارات:

يميل المستثمر المغامر عادة إلى تركيز استثماراته في عدد محدود من الأوراق المالية بهدف تحقيق أقصى عائد ممكن منها، وبالتالي فإنه لا يهتم بتنويع الاستثمارات، عكس الحال بالنسبة للمتحمض الذي يميل إلى تنويع استثماراته بقدر الإمكان.

4- أثر سياسات الاستثمار على سلوك واتجاهات المستثمر اتجاه توقيت عملية الاستثمار:

وكذلك يميل المستثمر المغامر إلى دراسة وتحليل بيانات سوق الأوراق المالية ومحاولة الاستفادة من تلك الدراسة والتحليل في تحديد التوقيت لعمليات الشراء والبيع لاستثماراته، بعكس المتحمض الذي يميل إلى الاحتفاظ بما يشتريه.

5- أثر سياسات الاستثمار على سلوك واتجاهات المستثمر اتجاه المتاجرة على الملكية:

يميل المستثمر المغامر إلى الاقتراض لتمويل شراء استثماراته، وذلك بهدف الاستفادة من تأثيرات الدافعة المالية في تعظيم العائد من تلك الاستثمارات وبالتالي أرباحه، عكس المتحمض الذي لا يميل إلى الاقتراض لتمويل شراء استثماراته¹.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار

تتمثل محددات الاستثمار فيما يلي:

1- **الاستثمار وسعر الفائدة:** يتحقق الكثير من الإنفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض حيث أن سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين في سوق النقود تعبر عن نفقة اقتراض النقود، ولذلك يمكن أن نتوقع مقدار الاستثمار الذي يمكن أن يكون مريح أن يتناسب عكس مع سعر الفائدة ويعتبر سعر الفائدة الأساسي الذي تركز عليه نظرية التحركات الدولية لرأس المال في تفسير تواجد الاستثمار الأجنبي وتطوره².

2- **الاستثمار والتوقعات:** إن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر الآن هو ناتج عن الثقة في المستقبل، ولذلك فإن رجل الأعمال الذي يقرر هذا العام أن يوسع من الطاقة الإنتاجية لمنشأته، سوف لن يرى ثمار استثماره مباشرة بل أنها سوف تنتشر على مدار عدة أعوام.

بل أنها في الواقع يبذل قصارى جهده في التنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل، وهناك عدة عوامل يمكن أن تؤثر على مدى هذا التوسع، وذلك مثل: التغيير في السياسة الضريبية أو التغيير في سياسة الإنفاق الحكومي³.

¹ رمضان شراح، المرجع السابق، ص 23.

² حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، طبعة I، 2000، ص 49.

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية مصر، الطبعة I، 2001، ص 372.

3- الاستثمار ومستوى الأرباح: هناك علاقة دالية بين الاستثمار والأرباح، حيث أن الاستثمار يتأثر بمستوى الأرباح وقد تعرضت هذه العلاقة إلى الكثير من الجدل في ضوء الصعوبات الإحصائية حول تحديد ما إذا كانت المشاهدات تتطابق مع مضمون هذه العلاقة.

ومن بين المشكلات الرئيسية هي أن مجرد مشاهدة أن الاستثمار مرتفع في مستواه عندما تكون الأرباح مرتفعة لا تعد بالضرورة دليلاً قاطعاً على صحة نظرية العلاقة الدالية بين الاستثمار والأرباح، ويمكن لهذه العلاقة السببية أن تكون في الاتجاه العكسي، بمعنى أن الاستثمار قد يكون سبباً في الأرباح، وليس العكس.

4- الاستثمار ومعدل التغيير في الدخل:

إن النظرية الاقتصادية تعتبر أن الاستثمار لا يتأثر بمستوى الدخل الوطني بقدر ما يتأثر بمعدل التغيير في الدخل الوطني، أي أن ارتفاع مستوى الدخل الوطني يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار الذي قد يرجع على توقعات المؤسسة على الاتجاه التصاعدي لرقم المبيعات، كما قد تكون التوقعات على الاتجاه التنازلي لرقم المبيعات غير ملائمة عكس الأولي أي على الاتجاه التصاعدي والتي تكون ملائمة¹.

- وهكذا فإن التغيير في أحد هذه المحددات أو كلها ينجم عنه تقلبات في الإنفاق الاستثماري، غير أن عنصر الاستثمار بوصفه متغير اقتصادي كلي يلعب دور هام في مسار تطور الاقتصاد الشامل.

المطلب الثالث: أهمية تخطيط الاستثمار

تأتي أهمية تخطيط الاستثمار من أهمية الاستثمارات بالنسبة للمشروع، وأهمية الأموال المنفقة على هذه الاستثمارات، وانعكاساتها على استمرار المشروع، وعلى عملية التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل، ويمكن الإشارة إلى بعض العوامل التي تعطي للتخطيط الاستثماري أهمية خاصة:

1- تحتاج الاستثمارات الرأسمالية إلى مبالغ كبيرة، ولذلك يجب العمل على تأمين هذه المبالغ بشكل مسبق من أجل ضمان الحصول عليها في الوقت المناسب، وبأقل تكلفة ممكنة.

2- قرارات الإنفاق الاستثماري ذات طبيعة خاصة تأتي من طبيعة الأجهزة والمعدات والتجهيزات المصممة لها، ويصعب الرجوع عنها خاصة إذا تم البدء فيها وتنفيذ جزء منها، ولا توجد لدى المنشأة من إمكانية غير التي تؤدي لبيع تلك الأجهزة والآلات بأسعار منخفضة، وبذلك يتحمل المشروع خسائر كبيرة.

3- الإنفاق الرأسمالي يستمر لفترة طويلة الأجل، وبذلك نجد أن أي خطأ في التقدير يمكن أن يؤدي إلى زيادة هذا الإنفاق وإنقاصه عن الحاجة، الأمر الذي يفقد الإدارة شيئاً من مرونتها.

¹ حسين عمر، المرجع السابق، ص 54.

4- عملية تخطيط الاستثمار تدعو للتنبؤ بالمستقبل وتقدير التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من هذه الاستثمارات، وهذا يساعد على نجاح التخطيط النقدي¹.

المطلب الرابع: طرق تخطيط الاستثمار

هناك ثلاثة طرق لتخطيط الاستثمار هي:

1- **طريقة التجربة والخطأ:** يتم تحديد المشروعات الاستثمارية والنتائج المترتبة عليها، ثم تقارن هذه النتائج بالأهداف المحددة ويختبر التوازن بين الموارد والاستخدامات وأي انحراف بينهما يتم تعديله بإدخال أو استبعاد بعض المشروعات حتى يتحقق التوازن².

2- **أسلوب المعادلات:** والذي يتلخص في إيجاد حل لدالة التفضيل الاجتماعية باستخدام نموذج رياضي يتضمن جميع العلاقات الاقتصادية.

3- **أسلوب التخطيط على مراحل:** وهو من أفضل الأساليب وذلك للآتي:

- تقديراته ليست جزائية مثل طريقة التجربة والخطأ.

- لا يتطلب الدقة المتناهية في البيانات كطريقة المعادلات.

- يمكن مراجعة نتائج المراحل أولاً بأول.

¹ رمضان شراح، المرجع السابق، ص ص 32-33.

² المرجع نفسه، ص 34.

المبحث الثالث: أهمية الاستثمار

إن الأهمية الاقتصادية للاستثمار بوصفه متغيرا اقتصاديا كليا له تأثيره الكبير على مسار النظام الاقتصادي، وذلك لارتباطه الوثيق بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار والدخل، ومستوى التوظيف وتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

المطلب الأول: الاستثمار والابتكار

لقد ميز الاقتصاديون بشكل واضح بين الاختراع والابتكار، حيث أن الاختراع يقصد به اكتشاف أسلوب في جديد، أو تصميم طريقة فنية حديثة في مجال الإنتاج، أما الثاني فيقصد به التطبيق العلمي للاختراع الجديد أو الطريقة الحديثة للإنتاج، ومنه نرى أن الاستثمارات في الأصول الرأسمالية هي الأسلوب العملي لتطبيق الاختراع والانتقال به إلى مرحلة الابتكار، والأساليب الحديثة في الإنتاج أو التحسينات الفنية تتطلب استخدام الاستثمارات في الأصول الرأسمالية فهي عبارة عن الشكل المادي الذي تتخذه هذه التحسينات¹.

وقبل أن ندخل أي تقدم في وجني ثماره في الميادين الرئيسية للإنتاج، لابد من الاستثمار على نطاق واسع في الصناعات الأساسية أو البنية الأساسية كتعبيد الطرق ووسائل الري... الخ.

ومن الضروري التذكير بأن رأس المال العيني والفن الإنتاجي هما موردان وثيقا الارتباط أحدهما بالآخر واستخدام أحدهما يتطلب بالضرورة استخدام الآخر.

المطلب الثاني: الاستثمار والتراكم الرأسمالي

إن من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا إبراز فكرة أن الاستثمار هو الدافع القوي للحركة التراكمية للنشاط الاقتصادي، بول سام ويلسون حيث أبرز فكرة الربط بين مضاعف الاستثمار والمعدل والتفاعل بينهما في مسار هذه الحركة التراكمية، إذ أن للاستثمارات تأثيرات مضاعفة على الدخل القومي بمعنى أن كل تغير في الاستثمار يؤدي إلى تغير في الدخل نسبية أكبر وهذا هو جوهر فكرة مضاعف الاستثمار كسلاح ذو حدين، فقد يؤدي أحيانا إلى ارتفاع مضاعف في مستوى الدخل، وقد يؤدي في أحيان أخرى إلى انخفاض مضاعف في مستوى الدخل، وقد يكون الوضع معكوسا فينقلب السبب إلى نتيجة، وتنقلب النتيجة إلى سبب بمعنى أن أي في رقم المبيعات من السلع الاستهلاكية، وبالتالي أي تغير في مستوى الدخل يؤدي إلى تغير في مستوى الاستثمار نسبة أكبر، وهذا هو جوهر فكرة المعدل المسمى أيضا مبدأ المعدل كسلاح ذو حدين هو الآخر يؤدي أحيانا أخرى إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار، وقد يؤدي في أحيان أخرى إلى نقص مضاعف الاستثمار².

¹ حسين عمر، المرجع السابق، ص 64.

² المرجع نفسه، ص 64.

إذن الاستثمار هو نتيجة لمستوى الدخل (نظرية مبدأ المعجل)، وقد يكون سببا للوصول إلى هذا المستوى من الدخل (نظرية مضاعف الاستثمار)، إن الجمع بين النظريتين يعني التفاعل بين مضاعف الاستثمار ومبدأ المعجل وهذا التفاعل من شأنه أن يؤدي أحيانا إلى حركة تراكمية في الاتجاه التصاعدي أي ميل تضخمي مطرد (علاقة طردية)، أو أن يؤدي إلى حركة تراكمية في الاتجاه التنازلي أي ميل انكماشى مطرد، إذ لو فرضنا مثلا أن نقطة البدء في هذه الحركة هو الارتفاع المعتدل في الدخل.

نتيجة لزيادة رقم المبيعات للسلع الاستهلاكية فإن هذا يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستثمار طبقا لمبدأ المعجل، غير أن هذه الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل طبقا لفكرة مضاعف الاستثمار، ولكن هذه الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل طبقا لفكرة مضاعف الاستثمار، لكن هذه الزيادة في الدخل وهي منطوية على زيادة رقم المبيعات للسلع الاستهلاكية تؤدي إلى الزيادة الكبيرة في الاستثمار طبقا لمبدأ المعجل، وهكذا تنشأ دورة مفرغة يتفاعل فيها كل من مضاعف الاستثمار ومبدأ المعجل ليحدث معا حركة تراكمية إلى أعلى، والعكس صحيح بالنسبة للحركة التراكمية إلى أسفل¹.

المطلب الثالث: الاستثمار والتقلبات الاقتصادية الدورية

تجمع النظريات غير النقدية للدورة الاقتصادية القصيرة المدى على أن الاستثمار يلعب الدور الرئيسي في نشوء الدورة وتعني بذلك نظرية الابتكار ونظرية المضاعف البسيط ونظرية الحدود العليا والدنيا للدخل ونظرية المضاعف المركب. **1- نظرية الابتكار:** وهي تتبنى أساسا ظهور موجة واسعة من التجديد والابتكار تدفع إلى التوسع في الإنفاق الاستثماري في مرحلة التوسع والرخاء، إلا أن هذه المرحلة لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، إذ أن القوة التي دفعت إلى موجة التوسع والرخاء تعمل بدورها في الاتجاه المضاد.

2- نظرية المضاعف البسيط (نظرية كينز): تقوم على شرح التقلبات الاقتصادية الدولية بالاستعانة بثلاث متغيرات اقتصادية تتمثل في:

* **الكفاية الحرة لرأس المال:** والتي تساوي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة من الأقساط السنوية التي تنتج عن الإيراد المتوقع من الاتصال الرأسمالي أثناء حياة ذلك الاتصال مساوية تماما لثمن عرضه².

* **سعر الفائدة:** وهي الإيراد النقدي للاستثمار وهو يحل محل الاستثمار الإنتاجي عند المفاضلة.

¹ بلال منير، جاب الله خير الدين، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، علوم التسيير - مالية، السنة الجامعية 2006 / 2007، ص 18.

² حسين عمر، المرجع السابق، ص 64.

* **الميل الحدي للاستهلاك:** وهو الذي يحدد مضاعف الاستثمار حيث أن هذا المضاعف يساهم في نمو الدخل الذي بدوره يؤدي لزيادة الدخل مستقبلاً، وبذلك فيحقق النمو بشكل دائم ومستمر والمحرك الأساسي لذلك هو الاستثمار المنافس والفعال في المجتمع.

3- نظرية الحدود العليا والدنيا للدخل (نظرية هيكس): حيث يركز تحليل هيكس هنا على المعجل ويدل على أهمية هذه الفكرة بأن الطلب على سلع الاستثمار مشتق من الطلب على سلع الاستهلاك، وهذا يعني أن الزيادة في الطلب (الإنفاق) على الاستهلاك تنطوي على الزيادة في الدخل ذات أثر كبير ومضاعف على مستوى الاستثمار وفقاً لمبدأ المعجل، وهذا الذي يحدث في مرحلة الرخاء، عندما يرتفع الدخل إلى الحد الأعلى على مستواه نتيجة للتوظيف الكامل لجميع موارد المجتمع أما في مرحلة الكساد فإن العكس هو الصحيح عندما يهبط إلى الحد الأدنى لمستواه ولا يهبط دون هذا المستوى لضرورة البدء في استثمارات التجديد والإحلال وما لها من أثر مضاعف على الدخل أي تحويله من الحد الأدنى للدخل صوب الحد الأعلى، ومع ذلك يمكن القول بأن هيكس لم يغفل عن دور مضاعف الاستثمار في تفاعله مع مبدأ المعجل في إحداث التقلبات الاقتصادية الدورية، إن كان يعتقد أن دور المعجل هو الدور الرئيسي في نشوء الدورة.

4- نظرية المضاعف المركب (نظرية هانسين): حيث تعتمد هذه النظرية في تفسير الدورة الاقتصادية على تداول أثري المضاعف والمعجل¹، وما يتبع ذلك من حركة تراكمية في الاتجاهين التصاعدي والتنازلي بصورة دورية ومنظمة أي على الاستهلاك المستحضر (أثر المضاعف) وعلى الاستثمار في تحليل كينز اسم المضاعف البسيط فإنه يمكننا القول أن المضاعف المركب هو محصلة الجمع بين المضاعف البسيط ومبدأ المعجل في تفسير التقلبات الاقتصادية الدورية، وتتضمن عدة مراحل:

* **المرحلة الأولى:** وتتمثل في حدوث زيادة أولية في الاستثمار التلقائي تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك المستحضر وفي الدخل وهذا هو أثر المضاعف البسيط.

* **المرحلة الثانية:** وتتمثل في أن الزيادات المتعاقبة في استهلاك المستحضر وفي الدخل تؤدي بدورها إلى زيادات متعاقبة في استثمار المستحضر وهذا هو أثر المعجل.

* **المرحلة الثالثة:** تتمثل في أن الزيادات الجديدة في استثمار المستحضر تؤدي بدورها إلى زيادات متعاقبة في الاستهلاك المستحضر وفي الدخل وهذا هو أثر المضاعف البسيط من جديد.

¹ حسين عمر، المرجع السابق، ص 68.

ومن الواضح من هذا التتابع في المراحل الثلاثة يعكس الجمع بين المضاعف البسيط والمعجل وإن استمرار هذا التتابع في مراحل متتالية ومتكررة على مدار الوقت ينطوي على استمرار الحركة التراكمية، أما إذا كانت الحركة انكماشية فإن تتابع الخطوات الثلاث المشار إليها يتحقق في الاتجاه العكسي.

المطلب الرابع: الاستثمار والنمو الاقتصادي

أثبت التحليل الاقتصادي أن هناك كعلاقة واضحة بين قيمة الإنتاج الكلي وبين القيمة المضافة الكلية، وهي تعادل قيمة المنتجات النهائية فقط وهذه القيمة المضافة الكلية هي التي تمثل مجموع الأنصبة الموزعة على أصحاب عناصر الإنتاج أي تمثل الدخل الكلي وفي هذا الصدد فإن أية زيادة مستهدفة في الدخل الكلي بمعدلات معينة لا يمكن أن تزيد بمعدلات مناظرة للزيادة في القيمة المضافة أو الدخل إلا بزيادة قيمة الاستثمار العيني أي بزيادة مناظرة في الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع في كمية الإنتاج وقيمه، ومن هنا ندرك الأهمية البالغة لرقم الاستثمار العيني باعتباره الوسيلة الفعالة في تحقيق أي معدل سريع للنمو الاقتصادي ويبين معامل "رأس المال/ الدخل" العلاقة بين ما يستثمر وما ينتج عنه من دخل أي ما يجب أن يستثمر من رأس المال لتحقيق زيادة معينة في الدخل فإذا كان معامل "رأس المال/ الدخل" يساوي $3/1$ فإن هذا يعني أن لتوليد دخل قدره دينار واحد لابد من إنفاق ثلاث دینارات على الاستثمار. ولما كان معامل "رأس المال/ الدخل" يمثل جزءا من نموذج هارود دومار فإن هذا المعامل يعتبر أداة هامة في يد خبراء التخطيط تمكنهم من تحديد معدل النمو الذي يمكن لاقتصاد معين أن يحققه بمعدل معين من الاستثمار هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تمكنهم من تحديد معدل الاستثمار الذي يلزم لتحقيق معدل معين من النمو الاقتصادي. ومما سبق نستنتج الأهمية الاقتصادية البالغة لعنصر الاستثمار على تطور النشاط الاقتصادي.

خلاصة:

ينصب المفهوم الحقيقي للاستثمار في تحقيق التطور الاقتصادي، ولكن ذلك لا يتم في كل الحالات إذ أن هناك استثمار مناسب وملائم للنمو الحقيقي للاقتصاد الوطني، واستثمار وهمي قد يحقق تنمية ولكن دون نمو وهذا ما تعانيه كثير من الدول النامية حيث تستثمر الكثير نظريا، ولكن دون جدوى اقتصادية من هذه الاستثمارات، لذا ففي اعتقادنا أنه لتحديد مفهوم صحيح للاستثمارات يعد ضرورة اقتصادية واجتماعية لأي مجتمع يريد الخروج من التخلف ولذلك برأينا يجب تحديد وبدقة مجالات الاستثمارات المعتمدة بالدرجة الأولى للاقتصاد الوطني بل وقد تصبح أحيانا وسيلة للنهب والسلب للثروة نحو الخارج.

الفصل الثاني:

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

من أهم مشكلات الدول النامية قصور الموارد المالية وضعف مستوى التقدم التقني الأمر الذي يحتم اللجوء إلى أطراف خارجية للمساعدة ودعم الاستثمار المحلي، ومن ثم لم يعد انفتاح البلاد النامية على التدفقات الرأسمالية وتقنية الحصول على مصادر تمويل خارجية مكملة للمصادر المحلية ونقل التكنولوجيا المتطورة. والواقع أثبت فشل هذه التجارب، وذلك يعود إلى طبيعة هذه القروض وكيفية استخدامها من جانب الدول المضيفة، لذا وجب البحث عن بدائل ملائمة لتمويل برامج التنمية وتطوير الهيكل الصناعي في هذه الدول، وتجربة الدول المصنعة حديثا باعتمادها على الاستثمار الخارجي يوضح إمكانية اللجوء إلى هذا البديل، وتحليل أنواعه للمفاضلة بينها تبعاً لظروف الدول النامية، متطلبات التنمية الاقتصادية بها. وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى بحثين:

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته؛

المبحث الثاني: أشكال وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور حركته؛

المبحث الثالث: عوامل وشروط انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

إن البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية: الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي غير المباشر، ومن أجل ذلك سوف نقوم بتقديم بعض التعاريف.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، وأهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي، وهو يعكس هدف الحصول على عون اقتصادي في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، لإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة¹.

أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر، التعريف الأول يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية حيث الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع، الخ.

- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

ونشير إلى طبيعة القرض في هذه الحالة يكون طويل المدى (5 سنوات أو أكثر).

أما التعريف الثاني الذي تتبناه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإنه يقوم على أهداف إحصائية لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد، مرجعي للدول الأعضاء، ويتمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي².

¹ بلال منير، جاب الله خير الدين، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2006/2007، ص 23.

² عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدول الاستثمارات الأجنبية، كلية التجارة، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 128.

وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر (عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة.

قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر".

بعد عرضنا لبعض تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكننا الوقوف على أنه كل من تعريف صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتفقان على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي صاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع، أما بالنسبة إلى المحاسبين المكلفين بميزان المدفوعات الأمريكي فإنهم يركزون على نسبة المساهمة أو الملكية في المشروع الاستثماري، والتي تقدر بـ 10% على الأقل.

كما يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع ملكية أسهم رأس المال والأرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم إلى الشركات التابعة في الدولة المضيفة طالما أنها تقضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة للإنتاج في الخارج¹.

من خلال التعاريف السابقة يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أنه تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى مع إمكانية حق تملك الإدارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة إضافة إلى حق الملكية في المؤسسة.

وبعد أن تعرفنا على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أنه نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي مثل شراء السندات وغيرها من الأوراق المالية.

المطلب الثاني: الصور المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور من أبرزها:

1- الاستثمار الشائبي: وهو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي - الخاص والحكومي أو الاثنين معا- المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أرضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر

¹ ناجي بن حسيني، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة قسنطينة، 2005، ص 2.

الأجنبي من التأميم والمصادرة، وخلافة، فضلا عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك¹.

2- الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات: وتعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار، والمحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروعاً متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بـ حجم إنتاجها وتنوعه، وابتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار مركزياً من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

في ضوء المفهوم السابق للاستثمار الأجنبي المباشر تبرز لنا أهمية هذا الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وترجع أهميته لما يقدمه من خدمات للاقتصاد وتخفيف أعبائها ومساهمته في توليد الادخار، ففي الوقت الذي يمثل فيه انسيابه إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام فإن يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ويترتب عنه تشغيل موارد كانت عاطلة، كما يؤدي إلى رفع الموارد المستخدمة فعلاً، ويعد أيضاً مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي خاصة في الدول التي يعجز فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال²:

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول، رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً.

- المساهمة في خلق فرص للعمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي، ومن خلال جلب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية، أو الأنشطة المكملية، ومن ثمة ارتفاع عوائد الملكية، وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات، وبالتالي الاستثمارات.

- انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية، التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء

¹ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005م، ص 19.

² المرجع نفسه، ص 20.

الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية في تمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

ومن مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الدول النامية ما يلي:

- 1/ لا يساهم في بناء قاعدة تكنولوجيا وطنية في الدول التي يتجه إليها.
- 2/ وجود تباين في مستوى الأجور، وشروط العمل، وهو السبب في تحول الائتمان المصرفي والعمالة الماهرة من قطاعات الاقتصاد القومي لخدمة هذه الشركات من خلال القوة الشرائية الكبيرة.

ومن أجل تعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقليل المساوئ الناجمة عنه فإنه يتعين على الدول المضيفة توخي الحرص عند اختيار التكنولوجيا الأجنبية بحيث تكون ملائمة قدر الإمكان للظروف الاقتصادية المحلية، وأيضاً يمكن الاستفادة من الاستثمار المباشر عن طريق المشروعات المشتركة التي تشرف عليها الدولة من خلال مشاركتها أو مشاركة رعاياها.

المبحث الثاني: أشكال وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور حركته

تناولنا في المحث الثاني المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في المطلب الأول ثم إلى الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ثم إلى تطور حركة الاستثمار المباشر في الدول النامية خاصة العربية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن هناك عدة نظريات تفسر دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

- 1/ فكرة عدم كمال السوق: تقوم هذه النظرية على افتراض عدم كمال السوق الناجم عن عدم كمال المنافسة أو عدم كمال المعلومات، أي أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما يفسر هروب الشركات الأجنبية من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم واتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول النامية، وبخصوص جدوى هذه النظرية في مساعدة الشركات الأجنبية في بلوغ أهدافها، فهي تستطيع أن تقيم احتكارا وتحقق أرباحا كثيرة، ولكن ينعكس هذا سلبا على الاقتصاد المحلي¹.

إن تتمتع هذه الشركات بمزايا شبه احتكارية، وقيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية، وذلك كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وهذه الامتيازات لا يحصل عليها المشروع الوطني، وذلك يوجه نقد أساسي

¹ بلال منير، جاب الله خير الدين، المرجع السابق، ص 29.

لهذه النظرية لأن الشركات الأجنبية تمتلك المشروعات الاستثمارية الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكننا تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج...

2/ فكرة الحماية: ظهرت هذه النظرية نتيجة للتحلل الذي ساد الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، ويقصد بالحماية الممارسات¹ الوقائية من قبل الشركات الأجنبية لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموماً على أسواق الدول المضيفة.

وبخصوص جدوى هذه النظرية أيضاً في مساعدة الشركات الأجنبية يلاحظ أن هذا النوع من الحماية لم يعد له معنى حيث أن بعض المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وأخرى دولية مستقلة وضعت ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على المستوى العالمي.

3/ فكرة الموقع: بصفة عامة ينطوي قرار الاستثمار الخارجي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات على العديد من العوامل، بعضها دولي والآخر يمثل عوامل على الصعيد المحلي، وفي هذا الشأن نجد محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقر الاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية الخاصة بالشركة المتعددة الجنسيات، أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة في الدول المضيفة وكذلك تهتم هذه النظرية بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث، والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، وتهتم أيضاً بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج، والتسويق والإدارة، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق².

4/ فكرة الموقع المعدلة: إن هذه النظرية هي امتداد لنظرية الموقع في نظرية عدم كمال السوق، إلا أنها أضافت عوامل أخرى ترتبط بخصائص الشركة متعددة الجنسيات والمنتج ونظم الاتصال والنقل بين الدول كمحددات أو عوامل تؤثر على الاستثمارات الخارجية في الدول المضيفة³.

من واقع هذه النظرية يمكن القول أن محددات الاستثمارات الخارجية ودوافع الشركات متعددة الجنسيات تتصف بالتعدد والتباين وكذا كان من الصعب الخروج بنتيجة عامة عن حصر ترتيب العوامل التي قد تؤثر على الاستثمارات الخارجية من حيث أهميتها النسبية.

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة I، الاسكندرية، مصر، 2001م، ص 200.

² المرجع نفسه، ص 200.

³ أميرة حسب الله، المرجع السابق، ص 31.

وأخيرا يمكننا القول أن اختيار النموذج أو المدخل الأمثل لتحليل محددات الاستثمارات الخارجية يتطلب درجة عالية من الحذر والتحفظ تجنبنا للوقوع في خطأ التعميم من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى تعدد وتداخل وتباين المتغيرات المؤثرة على قرارات الاستثمار الخارجي سواء كانت ترتبط بالدول المضيفة أو كانت تتعلق بالدولة الأم أو تلك الخاصة بالمستثمر الأجنبي يجعل من الصعوبة بمكان اقتراح مدخل معين واختياره عمليا، بحيث تلقى نتائجها القبول العام.

المطلب الثاني: الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعاً للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، ويعني هذا إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين أساسيين هما:

1- الاستثمار المشترك:

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية، الخ.

إن هذا النوع من الاستثمارات ينطوي على الجوانب التالية:

- اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.
- يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة استثمار مشترك.
- المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط، وإنما قد تكون من خلال تقديم الخبرة، العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.
- وتدر الإشارة أنه في كل حالة من الحالات السابقة، لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار حق المشاركة في إدارة المشروعات¹.

وفي الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكون وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، حيث لوحظ ميدانيا الخطر الذي قد ينجم عن

¹ عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات، كلية التجارة، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر، جامعة الإسكندرية، 2003م، ص 15.

المستثمر الأجنبي عندما يمتلك أكبر قدر من رأس المال، فمثلا نجد أن الدول الاشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49% من قيمة المشروع.

2- الاستثمارات المملوكة للمستثمر الأجنبي:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدد الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا تتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية).

إن تفضيل الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقباله في الواقع تردد، بل الرفض في بعض الأحيان، من طرف الدول النامية المضيفة، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها¹.

مع افتراض قبول هذه الأسباب (السالفة الذكر)، فإن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وحتى في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بالتملك للمشروع تملك مطلق، كوسيلة تمكنها من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.

إن حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى لم تؤيد لحد الآن بدلائل علمية وعملية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية الناجمة عن ترخيص الملكية المطلقة المتعلقة بالمشروع الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات، وإنما درجة تحكم الدولة المضيفة في وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية مهما كان نوعها، هو الذي بإمكانه التخفيف من حدة الآثار السلبية، بالإضافة إلى تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويجدر الذكر أن زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية وحتى الدول المتقدمة صناعيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدى بالكثير من حكومات الدول النامية إلى الترخيص للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروعات الاستثمارية، كوسيلة لتحفيز تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب، وهذا بعدما تشاجت الكثير من الدول النامية في طبيعة الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص 22.

المطلب الثالث: تطور حركة الاستثمار المباشر في الدول النامية خاصة العربية

لقد حدث تحول كبير في مصادر التمويل للدول النامية في السنوات الأخيرة، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك في صورة التدفقات (الأسهم والسندات) محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد القروض وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص، بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق¹.

ولكن أكد تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية السنوي لعام 2004م، والذي يرصد حركة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مختلف دول العالم، أن تلك التدفقات ارتفعت في 13 دولة عربية بينما تراجعت في 6 دول أخرى منها الجزائر.

بلغت كل التدفقات إلى كل المنطقة العربية في عام 2003م ما نسبته 0,7% من الاستثمار الأجنبي على مستوى العالم، وهو ما لا يتناسب مع حجم المنطقة وتأهيلها للنمو، وما لا يتناسب مع احتياجاتها، خاصة في ضوء اتساع الفجوة بين معدلات الادخار واحتياجات الاستثمار في تلك الدول.

وليس بالضرورة أن تكون العلاقة طردية بين حجم الإعفاءات والحوافز التي تمنحها الدولة للمستثمرين، وبين حجم الاستثمارات التي تستطيع اجتذابها، بمعنى أنه يمكن التضحية بالكثير من إيرادات الضرائب والرسوم أو من أثمان بيع الأراضي، والأصول وحقوق التشغيل، ومع ذلك لا يتحقق لك من جذب الاستثمار ما يعوض هذه التضحيات، لماذا؟، لأن هناك عوامل أخرى طاردة للاستثمار تفوق في أثرها أثر الإعفاءات.

ويأتي قصور الإدارة أو العجز الإداري على رأس هذه العوامل، وقد يكون العجز الإداري على المستوى القومي (وهو الأخطر أثر) فيغيب الاستقرار، وتتخبط السياسات وتتضارب، وقد تسير المشروعات والمخططات القومية في اتجاهات متعارضة أو متضادة، أو حتى طاردة عن غير وعي للاستثمار الأجنبي أو المحلي، وقد يكون القصور على المستوى الجزئي فيغيب الالتزام والكفاءة عن المؤسسات المحلية فتتدهور بيئة الاقتصاد أولاً، ولا يجد المستثمر الأجنبي ضالته في شريك محلي يدعم علاقة تعاون مثمر للطرفين.

¹ أميرة حسب الله محمد، المرجع السابق، ص23.

المبحث الثالث: عوامل وشروط انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر

تطرقنا في هذا المبحث إلى الاتجاهات العالمية الحالية للاستثمار الأجنبي في المطلب الأول ثم إلى إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار العالمي في المطلب الثاني ثم إلى العوامل المؤثرة في انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر و شروط جذب الاستثمار الأجنبي في المطلب الثالث والرابع.

المطلب الأول: الاتجاهات العالمية الحالية للاستثمار الأجنبي

سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الانخفاض الثاني على التوالي في سنة 2002م وذلك في ظل تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، فقد انخفضت (IDE) بمعدل 16% عن سنة 2001م لتبلغ 651 مليار دولار أي أقل مستوى لها منذ سنة 1998م، وكان هذا الانخفاض في 108 بلدا من بين 195 بلد مستقل للاستثمار المباشر، ويمكن تفسير أسباب تراجع حجم التدفقات الدولية للاستثمار الأجنبي إلى العوامل التالية¹:

- * معدلات النمو الاقتصاد المنخفضة في أغلب مناطق العالم.
- * تراجع القيم المالية في أغلب البورصات العالمية.
- * انخفاض حجم أرباح الشركات.
- * تراجع وتيرة الإصلاحات الهيكلية في العديد من القطاعات الاقتصادية.
- * انتهاء برامج الخصخصة في العديد من الدول.
- * التراجع الكبير في حجم وقيمة عمليات التملك والاندماج العالمية، والتي كانت إحدى أهم عوامل ارتفاع حجم (IDE) في السنوات السابقة.

لقد تراجعت الاستثمارات في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وارتفعت في القطاع الأول كالتنقيب على النفط والمواد الأولية الأخرى، وحسب التوزيع الجغرافي فقد تراجعت (IDE) ب 22% في 2002م ما قيمته 460 مليار دولار فإن التراجع في الاستثمار قد تركز على الخصوص في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

بالنسبة للبلدان النامية فقد بلغت قيمة (IDE) سنة 2002م حوالي 162 مليار دولار وسجلت منطقة أمريكا اللاتينية والكرابي أعلى معدلات الانخفاض للسنة الثالثة على التوالي حيث كان معدل التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه المنطقة 33% سنة 2002م وسجلت دول منطقة آسيا والمحيط الهادي أقل معدل تراجع

¹ سالم أحمد عبد الله الفرجاني، سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي نحو إفريقيا، المعهد العالي للمهن الإدارية، ليبيا، نقلا عن: موقع الانترنت:

وذلك بفضل حجم التدفقات الاستثمارية باتجاه الصين والتي تعتبر قياسية حيث بلغت 53 مليار دولار وهو ما أهل الصين لتتوأ صدارة البلدان المستقبلية للاستثمار الأجنبي.

بالنسبة للبلدان الإفريقية فقد تراجعت الاستثمارات الأجنبية فيها بمعدل 41 % حيث تراجعت من 19 مليار دولار سنة 2001م إلى 11 مليار دولار سنة 2002م، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار المستوى القياسي والاستثنائي الذي بلغته سنة 2001م

(عمليات التملك والاندماج) التي تمت في كل من المغرب وجنوب إفريقيا والتي لم تتكرر سنة 2002م، فإن هذا التراجع يعتبر طفيفا مقارنة بالسنوات القليلة الماضية، فقد تراجعت الاستثمارات في 23 بلد من بين 53 دولة إفريقية وتركزت أغلب الاستثمارات في القطاع النفطي بالجزائر، أنغولا، التشاد، نيجيريا، وتونس، هذه الدول التي استحوذت على أكثر من نصف الاستثمارات المتوجهة لإفريقيا خلال سنة 2002م.

المطلب الثاني: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار العالمي

تختلف إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها الإستراتيجية ووضعية المنافسة السوقية وخصائص البلد المضيف للاستثمار، وفي هذا الإطار يمكننا التمييز بين ثلاث إستراتيجيات أساسية هي¹:

- إستراتيجية النفاذ (الوصول) للموارد الطبيعية.

- الإستراتيجية الأفقية (إستراتيجية السوق).

- إستراتيجية تدنية التكاليف (الإستراتيجية العمودية).

إن الإستراتيجية الأفقية أو السوقية تنطبق على قرارات الاستثمار الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الإستراتيجية الأكثر تماشيا مع طبيعة الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي والمركّز فيما بين الدول الأكثر تضييعا، ففي سنة 2001م استقبلت 10 بلدان 70% من الحجم السنوي ل (IDE) بينما لم تستقبل 100 دولة الأكثر تأخرا سوى 1% فقط من IDE، وعلى العكس من ذلك فإن إستراتيجية تدنية التكاليف أو العمودية تعبر عن حركة الاستثمار الأجنبي من البلدان المصنعة باتجاه البلدان النامية، وذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر والبلد المضيف للاستثمار، إن سعي الشركات متعددة الجنسيات للوصول إلى تحقيق بعض المزايا النسبية يدفعها إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الموارد خاصة بالنسبة للاستثمار في القطاع الأولي.

¹ عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص 245.

إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما هو بيئة التي تستجيب لأهداف هذه الشركات، وعليه فإن البلدان المضيفة يتوجب عليها توفير الشروط الكفيلة بجذب هذه الاستثمارات وسط المحيط العالمي المتميز بشدة المنافسة بين مختلف الدول صناعية؟ كانت أم نامية، وفي هذا الصدد من تحليلنا لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر يجب علينا عرض أهم العوامل المؤثرة في انسيابه وأهم الشروط الواجب توفيرها من طرف البلد المضيف من أجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لشدة التنافس الدولي من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فعلى الدول المعنية معرفة العوامل الأساسية التي تؤثر في انسياب (IDE) والعمل على توفيرها داخل البلد، وفي هذا الصدد هناك عاملان أساسيان يحكمان قرار الاستثمار هما¹:

1- مدى توفر فرص جيدة للاستثمار: حيث يتوقع المستثمر الأجنبي من مثل هذه الفرص أن تحقق عائدا مجزيا يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى أو قطاعات أخرى، ويتطلب ذلك ثبوت جدوى المشروع الفرصة الاستثمارية من كل جوانبه: الفنية، المالية، الإدارية، التسويقية.

2- مدى توفر مناخ الاستثمار الملائم: يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتعد الظروف سالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيتها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار.

المطلب الرابع: شروط جذب الاستثمار الأجنبي

نستطيع التمييز بين نوعين من الشروط، الشروط الأساسية والشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي على النحو التالي:

1/ الشروط الأساسية لجذب الاستثمار:

تمثل هذه الشروط القبلية للاستثمار الواجب توفرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجنب، يتمثل الشرط الأول في توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، فتوفر استقرار سياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

¹ عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص 245.

يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الاستقرار السياسي، حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما، ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار نذكر العناصر التالية¹:

* **عناصر الاقتصاد الكلي:** توازن الميزانية العامة (التحكم في عجز الميزانية)، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، استقرار سعر الصرف...

* **العناصر الاقتصادية لجذب الاستثمار:** حرية تحويل الأموال (الأرباح خاصة) الحوافز الجبائية، والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الاجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار (آجال الحصول على رخصة الاستثمار أو إنشاء مؤسسة اقتصادية).

* **أخيرا** وضمن الشروط القبلية لجذب (IDE) يجب التأكيد على ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوفير الشفافية في المجال الاقتصادي (الصفقات العمومية).

2/ الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي:

بعد توفر الشروط الأساسية للاستثمار يجب ضمان الشروط الإضافية والتي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة ل (IDE)، ويمكن تجميع هذه الشروط في أربعة عناصر هي:

1- حجم السوق ومعدل نموه: إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرين الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار، أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير - شرط أساسي - لكن يجب أن يكون السوق ديناميكيا وهو ما ينطبق على دول جنوب آسيا.

2- توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفضة التكلفة وتبأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة كهونغ كونغ مثلا، حاليا إن البحث عن تدنية التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد توجيهات الاستثمار.

3- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال (الهاتف، الانترنت....)، والمواصلات

(البرية، الجوية، البحرية، السكك الحديدية)، فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

¹ عبد السلام أو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003م، ص 366.

خلاصة:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن خلالها الشركات متعددة الجنسيات لا تبحث عن ملك مفقود، بل هي التي تسعى جاهدة لخلق هذا الملك والحفاظ عليه مسخرة لذلك مختلف الوسائل ومعتمدة على ضخامة إنتاجها وتعددتها، زيادة حجم مبيعاتها، تعاظم أرباحها وزيادة تغلغلها وتوسع فروعها والشركات التابعة لها وهذا يساعدها على التملك في سلطة اتخاذ القرار.

والدول النامية لم تجد منفذا أو خيارا لها سوى التعاطي معها لكن برؤية مستقبلية أكثر شمولا وواقعية متخذة بذلك إجراءات وسياسات الكفيلة بالاستفادة من مزاياها وتجنب أخطارها واضعة صوب أعينها ما آلت إليه اقتصادياتها في ظل العولمة وتحرير التجارة الخارجية، وواقع اقتصاد عالمي تسيطر عليه الاحتكارات.

ولهذا حرصت الجزائر على القيام بعلاقات اقتصادية حقيقية يجعل منطقتها قطبا للتهوية وهذا لتوسيع دائرة التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا وتخفيض عبء المديونية، يعززها في ذلك وجودها في المنطقة المغاربية التي تشهد تنافسا أوروبا لا بل وأمريكا، حيث تحاول أوروبا تنشيط الشركة وتكثيفها في تلك المنطقة وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

وحتى تضمن الجزائر توجه الاستثمارات الأجنبية نحوها، كان لابد من وجود إستراتيجيات جديدة لاستقطاب هذه الاستثمارات وتوفير الجو المناسب والضمانات الكافية للمستثمر الأجنبي.

الفصل الثالث:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على

الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية

خلال الفترة (2000-2018)

تمهيد

تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، و تبعاً لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون ، فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي ، والنمو الاقتصادي بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر كما و يعتبر أحد محدداته. في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، في حين لم تجد بعض الدراسات علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي. هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية. ويتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدة و هذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) من خلال التطرق إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : تحديد النموذج المستخدم و التعريف بمتغيراته.
- المبحث الثاني : قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي .
- المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: تحديد النموذج المستخدم و التعريف بمغيراته

بعدها تم دراسة واستعراض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي، يتم في هذا المبحث تحديد وتعريف النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية كالتالي:

المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم

تعتمد هذه الدراسة إلى توظيف دالة الإنتاج "كوب - دو فلاس " douglas -cobb "، لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، حيث أن هذا النموذج مستمد من النموذج المستخدم من طرف "زيد محمد أبو ليلي" و "زكية أحمد مشعل" في دراستهما العلاقة و أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن و ذلك عام 2007 و قد تمت تلك الدراسة خلال الفترة (1976-2003). و سوف يتم تقدير دالة الإنتاج باستخدام رأس المال ، العمل، والواردات كعوامل إنتاج ، كما تم التمييز بين رأس المال المحلي و الأجنبي كعوامل مستقلة، حيث أن هذا الأخير مقاسا بالاستثمار الأجنبي المباشر . ولأن النموذج تضمن الواردات كعامل إنتاج ، سيتم استخدام الناتج الإجمالي GP، و الذي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه الواردات.

قد جاء النموذج على الشكل التالي¹:

$$GP=f(K, FDI, IMP, \varepsilon) \dots\dots\dots(29)$$

حيث:

GP: الناتج الإجمالي، وهو يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه الواردات.

K: رأس المال المحلي.

FDI : رأس المال الأجنبي مقاس بتراكم الاستثمار الأجنبي المباشر .

L: عنصر العمل ، مقاس بعدد العمال (العمالة الكلية).

IMP: الواردات من السلع و الخدمات.

ε: حد الخطأ.

ويمكن كتابة المعادلة السابقة على الصيغة التالية :

$$GP=AK^{a1}FDI^{a2}IMP^{a3}L^{a4} e^{\varepsilon} \dots\dots\dots(30)$$

¹ زيد محمد أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003، ص56.

حيث:

$$a_1 + a_2 + a_3 + a_4 = 1$$

و بقسمة طرفي الدالة رقم (30) على L نحصل على الدالة رقم (31):

$$GP/L = (AK^{a_1} FDI^{a_2} IMP^{a_3} L^{a_4} e^\varepsilon) / L \dots \dots \dots (32)$$

ومنه :

$$GP/L = AK^{a_1} FDI^{a_2} IMP^{a_3} L^{a_4} L^{-1} e^\varepsilon \dots \dots \dots (33)$$

ويمكن كتابة المعادلة رقم (33) بالصيغة التالية:

$$GP/L = AK^{a_1} FDI^{a_2} IMP^{a_3} L^{a_4} L^{-a_1 - a_2 - a_3} e^\varepsilon \dots \dots \dots (34)$$

وبعد إعادة ترتيب الدالة يمكن التوصل إلى الصيغة التالية :

$$GP/L = A(K/L)^{a_1} (FDI/L)^{a_2} (M/L)^{a_3} \mu \dots \dots \dots (35)$$

"إن هذا النموذج يساعد على تجنب مشكلة عدم تجانس التباين ، و التي يعني وجودها أن التباين يتغير مع تغير المشاهدات، الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفؤة لا تساعد في اتخاذ القرار الصحيح بشأن اختبار الفرضيات، كما يساعد هذا النموذج على تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، و التي يعني وجودها ترابطا بين المتغيرات المستخدمة في تفسير المتغير التابع.¹"

المطلب الثاني : التعريف بالمتغيرات المكونة للنموذج

إن المتغيرات المكونة للنموذج هي كالاتي:

1. الناتج الإجمالي GP: ستعتمد الدراسة على مفهوم الناتج الإجمالي GP و هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال سنة معينة مقاسا بالدولار الأمريكي، مضافا إليه الواردات من السلع و الخدمات.
2. الواردات IMP: عبارة عن السلع و الخدمات المنتجة خارج الاقتصاد الجزائري ولكنها تستخدم داخله خلال سنة معينة ، مقاسه بالدولار الأمريكي .
3. رأس المال المحلي K: ويعبر عنه بإجمالي الاستثمار المحلي، مقاسا بالدولار الأمريكي.
4. عنصر العمل L: تعتمد الدراسة على حجم القوى العاملة الكلية (عدد العمال) كمعيار العنصر العمل على المستوى الكلي للاقتصاد.

¹ زياد محمد أبو ليلي، مرجع سابق، ص 59.

5. الاستثمار الأجنبي المباشر FDI: أو ما يسمى برأس المال الأجنبي ، مقاسا بالدولار الأمريكي .

المبحث الثاني : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

نحاول في هذا المبحث تقدير واختبار المعادلات المشكلة للنموذج ، و تحليل نتائجها بمدف الوقوف على مدى صحة فرضية البحث أو نفيها ، كما تم تقدير النموذج الموصوف في هذا المبحث بواسطة برنامج spss V.23 الذي يعد أهم و أشهر البرامج التي تستخدم في مجال التحليل الإحصائي للبيانات ، بما يتميز به من مزايا عديدة أهمها سهولة الاستخدام . وعليه فقد قدرت النتائج حسب معطيات البرنامج المشار إليه كما يلي :

المطلب الأول : قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

لقد تم تحويل النموذج الأساسي إلى الخطي بالتحويل اللوغاريتمي، وتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وخلال الفترة (2000-2018) كانت المعادلة الخاصة بقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر كالاتي :

$$\text{LOG}(GPL) = 1,21 + 0,373\text{LOG}(K/L) + 0,0244\text{LOG}(FDI/L) + 0,444\text{LOG}(M/L) \dots\dots(36)$$

$$R\text{-Sq} = 96,7\%$$

$$R\text{-Sq}(adj) = 96,0\%$$

يتضح من المعادلة رقم (36) المقدرة وحسب الجدول رقم (1) ، وبلاستناد إلى اختبارا ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية t=1.746 و ذلك عند درجة حرية (1-17)، كما أن قيمة الاحتمال P. value كانت تساوي 0.000 و 0.002 لكل من الثابت و متغير الاستثمار الأجنبي المباشر وهي أقل من مستوى المعنوية 5%.

كما تبين عدم معنوية معلمة الواردات ، حيث كانت قيمة t المحسوبة t=3.163 أقل من قيمة t الجدولية ، و كذلك قيمة الاحتمال P . value = 0.000 أكبر من مستوى المعنوية 5%.

كذلك تبين عدم معنوية معلمة الاستثمار المحلي ، حيث أن قيمة t المحسوبة t=8.051 أقل من قيمة t الجدولية 1.746، و كذلك قيمة الاحتمال P value تساوي إلى 0.000 أكبر من مستوى المعنوية 5%.

بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0.161) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي ب (0.161) ، و هذا الأثر على الرغم من صغره ، إلا أنه إيجابي. كما تشير النتائج إلى الأثر الإيجابي للواردات على الناتج الإجمالي حيث تبلغ مرونته (0.361) ، و تعتبر هذه المساهمة كبيرة ، و يرجع سبب ارتفاع

هذه المساهمة نتيجة ارتفاع حجم الواردات خاصة بسبب شروع الجزائر بتحرير تجارتهما الخارجية ، و كذلك اعتماد الإنتاج المحلي على العالم الخارجي لتوفير جزء كبير من السلع الرأسمالية الضرورية لعملية الإنتاج. بالإضافة إلى هذا تشير النتائج إلى الأثر الإيجابي لرأس المال المحلي على الناتج الإجمالي حيث بلغت مرونته (0.859)، أي أن الزيادة بنسبة واحد في المائة في حجم الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي ب (0.859).

كما قد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $R Sq (adj)$ - نسبة 96 %، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية المستقلة تفسر هذه النسبة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، و الباقي 4% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. كما أن نتائج القياس خلال الفترة (2000-2018) من الجدول رقم (2) بينت معنوية النموذج باعتبار معاملات النموذج المجمعة معنوية، لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية ($F=257.866$) ، كما أن قيمة الاحتمال $P . value = 0$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم (1): يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على

النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار (ت)	P. VALUE
1	2.957	9.562	0.000
2	0.859	8.051	0.000
3	0.161	3.831	0.002
4	0.023	3.168	0.006

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال برنامج SPSS

الجدول رقم (2): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على

النمو الاقتصادي

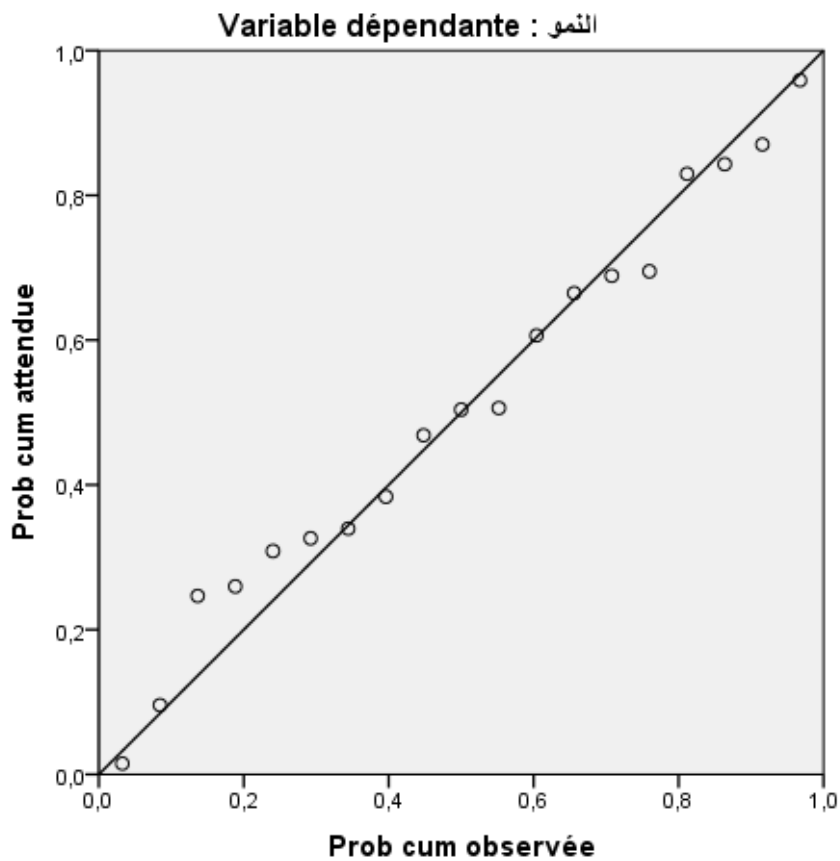
المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F المحسوبة	قيمة الاحتمال
الانحدار	3	0.698	0.149	257.866	0.000
الخطأ	15	0.180	0.130		
المجموع	18	0.255	0.204		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال برنامج SPSS

ومن نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باستخدام اختبار "كولومو غروف - سميرنوف" تبين أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ، حيث أن قيمة Kolmogorov – Smirnov وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما أدى بنا إلى قبول فرضية $P . value = 0.15$ = الاحتمال العدم التي تقول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي و هذا ما يؤكده الشكل التالي :

شكل رقم (1): يوضح التوزيع الاحتمالي للبواقي

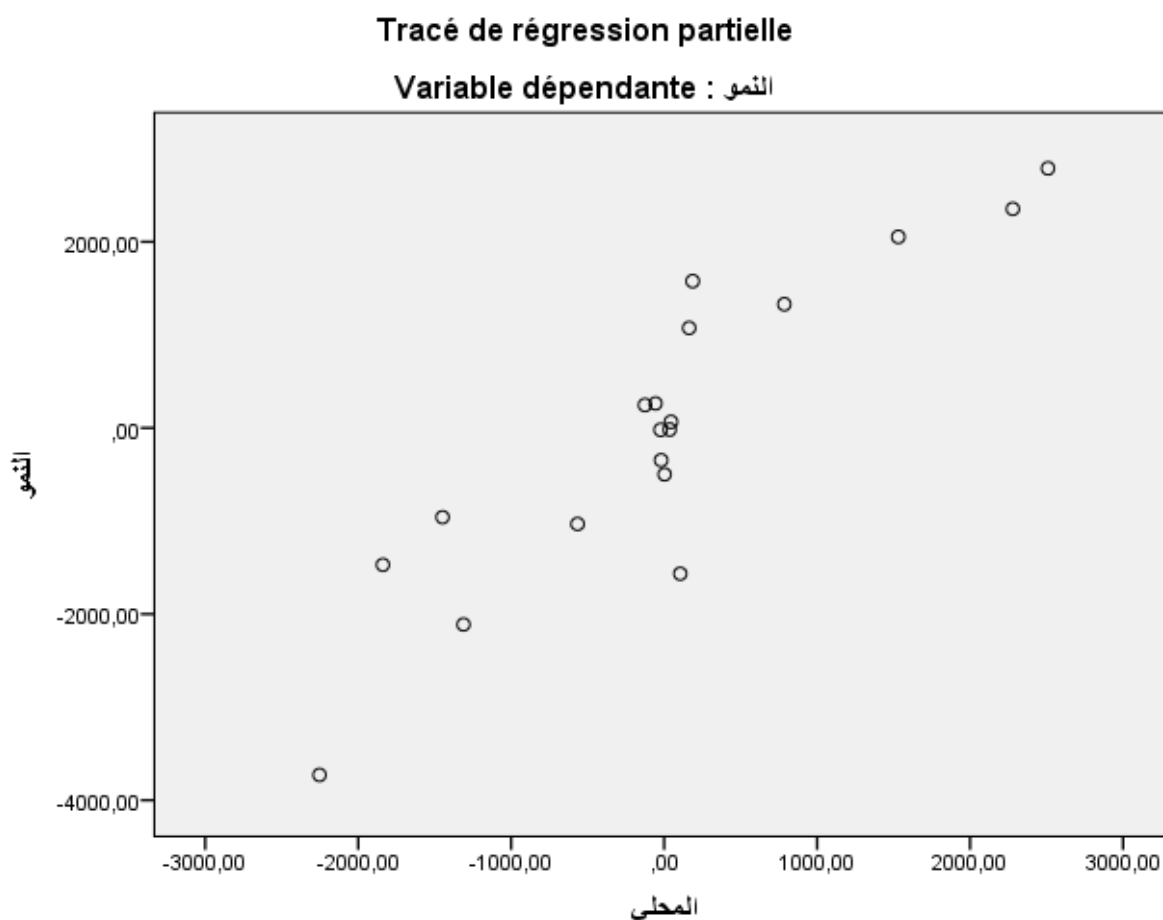
Tracé P-P normal de régression Résidus standardisés



المصدر: من نتائج التقدير و باستخدام برنامج Minitab V.15

كما كان من نتائج التحليل أن انتشار و توزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر أي الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة و البواقي الموجبة ، كما أنه لا يمكن رصد نمط أو شكل محدد لهذه البواقي ، عن أنها ليست متزايدة أو متناقصة أو تقع في جانب واحد لذا نحكم بعدم ثبات التباين، و هذا ما يؤكده الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): يوضح انتشار البواقي للنموذج المقدر



المصدر: من نتائج التقدير و باستخدام برنامج Minitab V.15

ومن أجل الوقوف على مدى صحة فرضيات البحث أو نفيها فقد ارتأينا أن ندرس أثر كل عامل من عوامل الإنتاج السابقة على النمو الاقتصادي على حدة و ذلك باستعمال النموذج الخطي البسيط.

المطلب الثاني: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

شكل المعادلة المقدرة خلال الفترة (2000-2018) كالآتي:

$$LOG(GP/L) = 3,65 + 0,105 LOG (FDI/L) \dots \dots (37)$$

$$R-Sq = 31,5\%$$

يتضح من المعادلة المقدرة رقم (37) و حسب الجدول رقم (3) ، و بالاستناد إلى اختبارا ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر إذ كانتا أكبر من قيمة الجدولية $t=1.746$ أو ذلك عند درجة حرية (17-1)، كما أن قيمة الاحتمال P . value لكل من الثابت و متغير الاستثمار الأجنبي المباشر هي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما تبينت المعنوية الكلية للنموذج لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية (F= 4.49)، كما أن قيمة الاحتمال P . value =0.054 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد -Sq R نسبة 44.8 %، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر 44.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي ، أما الباقي 45.2 % يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

وبالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0.719) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي ب (0.719)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي، و هذا ما أثبتته معامل بيرسون الذي قيمته 0.448 و الذي يعني وجود علاقة متوسطة موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (3) : يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

الاقتصادي

P. VALUE	قيمة إحصائي الاختبار (ت)	قيمة معاملات الانحدار	المعاملات
0.000	10.015	1.281	1
0.054	2.066	0.719	2

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال برنامج SPSS

الجدول رقم (4): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

المصدر	درجات الحرية	ف المحسوبة	قيمة الاحتمال
الانحدار	1	4.270	0.054
الخطأ	17		
المجموع	18		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال برنامج SPSS

المطلب الثالث: قياس تأثير الواردات على النمو الاقتصادي

شكل المعادلة المقدرة خلال الفترة (2000-2018) كالآتي:

$$LOG(GP/L) = 0,764 + 0,985LOG(M/L) \dots\dots\dots(38)$$

$$R-Sq = 94,6\%$$

يتضح من المعادلة المقدرة رقم (38) وحسب الجدول رقم (5) ، وبالاستناد إلى اختبارا ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الواردات إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية t=1.746 و ذلك عند درجة حرية (17-1)، كما أن قيمة الاحتمال P value لكل من الثابت و متغير الواردات هي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما تبينت المعنوية الكلية للنموذج لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية (F=4, 49)، كما أن قيمة الاحتمال P = 0 value وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد R-Sq نسبة 94.6%، مما يعني أن الواردات تفسر 94.6% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، أما الباقي 5.4% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

وبالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للواردات، حيث تظهر النتائج أن مرونة الواردات (0.119) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الواردات تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي ب (0.119)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الواردات و الناتج الإجمالي، و هذا ما أثبتته معامل بيرسون الذي قيمته 0.847 مما يعني أي وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (5): يوضح نتائج اختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار (ت)	P. VALUE
1	1.881	3.013	0.008
2	0.119	6.568	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال برنامج SPSS

الجدول رقم (6): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الواردات المباشر على النمو الاقتصادي

المصدر	درجات الحرية	ف المحسوبة	قيمة الاحتمال
الانحدار	1	43.133	0.000
الخطأ	17		
المجموع	18		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال برنامج SPSS

المطلب الرابع: قياس تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

شكل المعادلة المقدرة خلال الفترة (2000-2018) كالاتي:

$$LOG(GP/L) = 1,40 + 0,765LOG(K/L) \dots\dots(39)$$

$$R-Sq = 94,8\%$$

يتضح من المعادلة المقدرة رقم (38) وحسب الجدول رقم (5) ، وبالأستناد إلى اختبارا ثبتت معنوية معلمة الثابت ومعلمة الواردات إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية t=1.746 و ذلك عند درجة حرية (1-17)، كما أن قيمة الاحتمال P value لكل من الثابت و متغير الواردات هي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما تبينت المعنوية الكلية للنموذج لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية (F=4, 49)، كما أن قيمة الاحتمال P = 0 value وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد Sq -R نسبة 94.6%، مما يعني أن الواردات تفسر 94.6 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، أما الباقي 5.4% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

وبالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للواردات، حيث تظهر النتائج أن مرونة الواردات (0.146)

أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الواردات تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي ب (0.146)، وهذا الأثر

إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الواردات و الناتج الإجمالي، و هذا ما أثبتته معامل بيرسون الذي قيمته 0.980 مما يعني أي وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (7): يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار (ت)	P. VALUE
1	1.854	8.533	0.000
2	0.146	20.360	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال برنامج SPSS

الجدول رقم (8): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

المصدر	درجات الحرية	ف المحسوبة	قيمة الاحتمال
الانحدار	1	414.513	0.000
الخطأ	17		
المجموع	18		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال برنامج SPSS

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تطرقنا في المبحث الثالث إلى العراقيل السياسية الاقتصادية والاجتماعية في المطلب الأول وفي المطلب الثاني إلى العراقيل القانونية والتنظيمية.

المطلب الأول: العراقيل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

من الناحية السياسية يمكن لنا أن نشير إلى الجانب السياسي ودوره الفعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر الأخطار السياسية من المؤثرات الأساسية في برامج مناخ الاستثمار، ففي الجزائر ولفترة غير بعيدة ومن ناحية الاستقرار السياسي فقد سيطر على التطورات السياسية ظاهرة الاضطرابات الأمنية والتي أصبحت تشكل عائقا كبيرا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أن حجم تدفق هذه الأخيرة في في اواخر التسعينيات لم يتعدى 5 مليار دولار كما ورد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سابقا، وتعتبر ظاهرة الإرهاب المعادلة الصعبة في مفهوم الاستقرار السياسي.

كذلك على المستوى الاقتصادي لاسيما الاجتماعي فقد مرت الجزائر بسبب المنهج الاقتصادي الاشتراكي في مرحلة أولى ثم كنتاج لمرحلة الأمن التي مرت بها البلاد أدى إلى تحطم الاقتصاد وضعف القدرة الشرائية مما شكل عامل إبعاد للاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي.

1. العراقيل الاقتصادية:

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تكون حافزا على القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسية النقدية أم المالية، والحكومة التي تمارس نشاطها في شروط مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تتميز بالتذبذب في سياستها الاقتصادية، فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، فالجزائر ولمدة طويلة من الزمن كانت سياستها الاقتصادية غير واضحة، ونتيجة لتعاقب أكثر من عشر حكومات وكل حكومة تأتي بقانون وسياسة اقتصادية مختلفة عن الأخرى وهذا ما شكل عدم شفافية السياسة الاقتصادية مما شكل عامل إبعاد للمستثمر.

أما في مجال الخصخصة فان عدم وجود معلومات واضحة وقوانين تشجع على ذلك تجعل المستثمر يحجم عن الدخول إلى غمار الاستثمار في الجزائر ومن الملاحظ أن الجزائر أولت هذا الملف القسط الوافر من الأهمية لاسيما خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ذكرى تأميم المحروقات على النية الصادقة للتوجه أكثر نحو التخصص.

كما أن عدم انضمام الجزائر بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة **OMC** يعد من بين العوامل الدافعة لعزوف المستثمرين الأجانب عن الجزائر، وللتحليل أكثر للوضعية الاقتصادية وبيئة الأعمال نستدل ببعض المؤشرات الاقتصادية

وهذا كما هو موضح في الجدول أسفله الذي يعبر عن مؤشر بيئة الأعمال¹ الذي يعكس متوسط الأداء خلال السنوات الفارطة مقارنة ببعض الدول على المستوى العالمي.

1.1. اليد العاملة الجزائرية: تعتبر اليد العاملة الجزائرية في نظر المستثمرين الأجانب غير منتجة أي ذات إنتاجية قليلة مقارنة بما تتقاضاه من أجر ويظهر ذلك من خلال مقارنة الجزائر بدول شرق آسيا أين إنتاجية اليد العاملة جد مرتفعة والأجر منخفض نوعا ما، بالإضافة إلى ذلك غياب الكفاءة في بعض الأحيان لهذا يضطر المستثمرين الأجانب للاستثمار في دول كدول جنوب شرق آسيا والعزوف عن الجزائر.

2.1. استغلال الموارد المحلية: إن استغلال الموارد المحلية لا توجد عليها أية قوانين صريحة لحد الآن وهذا ما يشكل مخاوف لدى المستثمرين الأجانب والمحليين في استغلال هذه الموارد المحلية.

3.1. السوق المحلية: رغم شاسعة الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر إلا أن السوق المحلية تعتبر ذات حجم صغير مقارنة بأسواق أخرى ، لذا تعتبر السوق الجزائرية أقل جذب للمستثمرين وهذا بالمقارنة مع أسواق آسيا وأمريكا اللاتينية، ضف إلى ذلك معاناة الجزائر من بطأ النمو في أسواقها وأيضاً عزلة الجزائر وعدم مشاركتها في تحالفات اقتصادية زاد من صغر حجم سوقها، إلا انه مع بداية تطبيق مبادئ الشراكة مع الاتحاد الأوربي في جويلية 2005 وتفاوض الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون بادر خير بزيادة نمو السوق المحلية وزيادة استقطاب استثمارات أجنبية أكثر فأكثر وذلك بزوال أغلب القيود الجمركية التي تعتبر عائقا كبيرا في وجه الاستثمارات الأجنبية.

4.1. النظام البنكي: يعتبر النظام البنكي من أهم العوائق في وجه المستثمرين الأجانب نظرا لعدة أسباب منها صعوبة منح القروض من طرف البنوك الجزائرية وعدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار وعدم تحمل البنوك الجزائرية للمخاطرة مما أدى إلى غياب مصدر أساسي لتمويل المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك صعوبة تحويل الأموال والقيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة وغيرها من الأسباب التي أدت إلى عدم استقطاب الاستثمارات الأجنبية. كما أن تأخر الإصلاحات في النظام البنكي وضعفه من بين أسباب فشل كل سياسات الدولة الاقتصادية الرامية لإنعاش الاقتصاد عامة والاستثمار خاصة وبالتالي فعلى الدولة الإسراع في إصلاح كلي للنظام البنكي أو تغيير طريقة التمويل في الجزائر وإنعاش السوق المالية من خلال بث ثقافة الادخار في المجتمع وبناء أسس نظام تمويل يعتمد على الأسواق المالية ولا يعتمد على نظام الاستدانة وهذا من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة وجيزة.

¹ - مؤشر بيئة الأعمال: يقيس نوعية وجاذبية قطاع الأعمال ومكوناته فيها على أساس 80عنصر تؤثر إيجابيا أو سلبا على أداء الأعمال وقدرتها على استقطاب الاستثمارات وطبيعة المعطيات التي تفترضها داخل القطر المضيف.

2. البنية التحتية:

نسجل ضمن هذا الإطار نقص وتخلف معظم الهياكل والبنى التحتية الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والطاقة والمياه وغيرها، ويبدو أن طموحات المستثمر الأجنبي تكمن في إيجاد خدمات البنى التحتية الأساسية متوفرة بالكم والكيف، إذ أن توفير البنى التحتية يساعد المستثمر على إقامة مشروعه على أسس ومراكز اقتصادية واضحة وسليمة وعلى العكس من ذلك فإن عدم توفر هذه البنى له أثر واضح في إحجام المستثمر في إقامة مشروعاته وإعاقة تنفيذها في المواعيد المبرمجة وما قد ينجر على ذلك من زيادة في التكاليف حيث ينعكس أثرها على عدم مردودية الاستثمار، وفي نهاية المطاف التأثير على إمكانيات النجاح الخاصة بالمشاريع بل وعلى إمكانية استمرارها، ويمكن ضمن هذا الإطار وصف حالة ميناء الجزائر بالرغم من أن 80% من السلع المستوردة تمر عبره إلا أن مختلف المتعاملين يشكون مرارا من بطء عملية تسريح السلع التي تستغرق في بعض الأحيان عدة شهور بفعل ثقل الإجراءات الإدارية.

3. العراقل السياسية :

إن النظام السياسي غلق كل منافذ الحوار وقدرة الاندماج الآتية من مختلف الفعاليات التي تم تقليصها إلى أقصى حد كما نجد أيضا أن كل الطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية تم تهميشها، ومن خلال هذا لا يمكن أن نستغرب في وجود تضارب بين المفاهيم التي اتخذت أبعاد خطيرة أدخلت الجزائر في دوامة رهيبية لا يمكن نسيانها حيث نتيجة الاضطرابات الاجتماعية أدى في سنة 1989 بجهة التحرير الوطني إلى اعتماد دستور جديد يسمح بتعدد الأحزاب في الانتخابات و بهذا دخلت الجزائر عهدا جديدا من الديمقراطية لكن هذا الاختيار لم يهضم بثقافة سياسية واعية للأسف ونتيجة لذلك عانت الجزائر حالة من الأمن مما ساهم في ارتفاع نسبة المخاطرة الأمنية في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك لم تعرف الجزائر منذ سنة 1988 استقرارا سياسيا، حيث تعاقب على كرسي الرئاسة خمسة رؤساء و بلغ عدد الحكومات عشرة بتعداد وزاري يقدر بـ 520 وزير ولا تتعدى فترة كل حكومة سنتين في غالب الأحيان وعليه بالرغم من وجود قانون محدد للاستثمارات نجد أن كل حكومة تركز الاهتمام في مجال تهيئة المناخ الاستثماري على القطاعات التي تتماشى ورغباتها مما نتج عنه اختلاف في الأهداف والتوجهات.

لقد أكد الملتقى الدولي للاستثمار الذي انعقد في الجزائر أن المخاطرة الأمنية تشكل عائقا كبيرا أمام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشكل ذلك الشغل الشاغل للأجانب الذين يتخوفون من القيد في ظل ظروف غير مواتية بالرغم من أن السوق الجزائرية مغرية خاصة وأن الجزائر صادقت على اتفاق الشراكة النهائي مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما سيجعلها منطقة للتبادل الحر مما يسهل على المستثمرين الأجانب الانطلاق نحو السوق الجزائرية².

¹ - الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والإصلاح، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر (معهد العلوم الاقتصادية). ص 136 .

² - الاستثمار الأجنبي المباشر بين الإصلاح والواقع، مرجع سابق، ص 138.

المطلب الثاني: العراقيل القانونية والتنظيمية.

تكمن العراقيل التنظيمية أساسا في غياب تشريع قانوني شامل ينظم الاستثمارات، وعليه فقد تتوزع الاستثمارات على أكثر من الشيء الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من تشريع وهذا قد يؤدي إلى فتح الباب أمام الاجتهادات بشأن الجوانب التي أغفلها التشريع¹، واختلاف هذه الاجتهادات من مسؤول إلى آخر، الأمر الذي يخل بعدالة التشريع من حيث وجوب تطبيقه على المتساوين في المراكز القانونية.

بالإضافة إلى عدم وضوح النص في قوانين وتشريعات الاستثمارات وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها مما يؤدي إلى اختلاف في تفسيرها وبهذا يفتح المجال لمفارقات في التطبيق ينطوي في كثير من الأحيان على تمييز مجحف.

إن السلوك الجزائري يتميز بتعدد الرقابة القبلية و التراخيص المسبقة²، و هو سلوك مناوئ الليبرالية ويعارض التوجه الليبرالي الذي تبنته السلطات العمومية، هذا السلوك المحافظ يضر بالاستثمار و يحد منه و يساهم بذلك في تقليص فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في النظام المركزي.

عدم مساندة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما أن عدد من القطاعات لا يزال يعاني من شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة البنكية أو المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية، ففي هذين القطاعين فإن المستثمر عليه أن يتخطى حوالي 30 مرحلة قبل الحصول على الترخيص بإقامة مصنع و تجسيد استثماره، هذه المدة التي يضاف إليها فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة أو الشركة ستمتد على ثلاث أو أربع سنوات للوصول إلى تحسين المشروع نهائيا، وهي المدة التي تفصل في الواقع بين قرار الاستثمار والإنجاز الفعلي للمشروع، بينما نجد أن متوسط إنجاز المشاريع الاستثمارية في دول الجوار لا يتعدى شهرين إلى ثلاثة أشهر كأقصى تقدير مع كل التسهيلات، كما أن تشكيل شركة وتجهيزها بالهاتف والفاكس لا يتجاوز ثلاث ساعات في الولايات المتحدة الأمريكية بينما يتطلب إقامة خط هاتفي أو فاكس في الجزائر عدة شهور.

1. مشكل العقار وشهادات الحصول على ملكية الأراضي : يعتبر من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين، فالعقار وهو عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين في الحصول على الأراضي يبقى دائما من صلاحيات اللجنة المحلية لدعم الاستثمار التابعة لصلاحيات الوالي والتي من مهامها القيام بالإجراءات الضرورية اللازمة التي تسمح للمستثمر الحصول على العقارات الصناعية ورخص البناء، ولكن جوهر الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هذه الهيئات لمنح قرار استغلال العقار فقد يطول الأمر أحيانا لمدة سنة إن لم نقل أنها في بعض الأحيان فترة إنجاز المشروع نفسه التي تمنحها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار **ANDI** مما يؤدي في كثير من الحالات إلى استغناء

¹ - نشير هنا إلى التأخر المسجل في صياغة القوانين و إقرار المراسيم التنفيذية وتطبيقها ميدانيا حيث نسجل أن هناك تناقضا بين التشريعات و القوانين من جهة والواقع من جهة أخرى وعدم مساندة القوانين الأخرى لتطور الاستثمارات مثل غياب قانون خاص بإصلاح القطاع المالي.

² - نجد في هذا الشأن صعوبة فتح حساب بنكي بصورة مباشرة وضرورة الحصول على ترخيص مسبق من البنك المركزي للقيام بتحويل الأموال.

المستثمر بصفة كلية عن المشروع، وبالتالي يبقى الوصول إلى العقار من أكبر الصعوبات ومن أهم المعوقات أمام قرار الاستثمار بحيث يتطلب الحصول على قطعة أرض مسارا طويلا وموافقة عدة سلطات وهيئات منها بالنسبة للمؤسسات الأجنبية إلزامية الحصول على ترخيص الوالي للحصول على قطعة أرض لإقامة أي مشروع وصعوبات أخرى تتعلق بشهادات الملكية والتي لا نجد لها أثرا في قاموس الاستثمارات في بلادنا، حيث أن النظرية الاقتصادية للشركة العالمية التي ترغب في الاستثمار تتمحور حول بعدين

- ملكية الأصول المستخدمة في ممارسة النشاط الإنتاجي بالأسواق.

- موقع ممارسة هذا النشاط الإنتاجي.

وفي ضوء بعض الدراسات فقد أشارت النتائج إلى أن تأثير درجة العوامل الموقعية¹ على قرار الاستثمار في دولة ما يختلف باختلاف شكل و نموذج الاستثمار أي بعبارة أخرى - هل المشروع الاستثماري يكون مملوكا ملكية مشتركة أم سيكون مملوكا ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي المباشر - كما نسجل ببطء وتعقيد إجراءات تقديم ملف استغلال العقار لدى الهيئات المعنية، وإن تم تخصيص بعضها فنجدها ذات تكاليف باهظة تثقل كاهل المستثمر، حيث نجد أن معظم المناطق الصناعية حالها متدهورة جدا ولا تتوفر على أدنى المرافق فأصبحت بذلك لا تشجع على إقامة مشاريع استثمارية كونها لا توافق بطبيعتها مع نوع النشاط الاستثماري.

2. الرشوة والفساد الإداري : وينتج هذا الأمر أساسا من البيروقراطية والروتين الإداري، وكذا انعدام أنظمة معلوماتية تلاءم القيام بالعمل الاستثماري مما يؤدي في النهاية إلى انعدام التنسيق بين الهيئات المشرفة على الاستثمار أما من الناحية القانونية فهو ناتج عن عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية، ويكمن هذا أساسا في إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة² وعدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية إذ أن وجود نظام قانوني وضريبي عادل إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل يحد من انتشار الفساد، أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها قد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين لإنجاز أعمالهم.

إذا فالرشوة تعتبر أحد العوامل التي يراعيها المستثمر في مشاريعه و تضاف في حسابات تكاليف وأعباء المشروع وأن هذا العامل هو يورق السلطات لاسيما الجهات التي تعمل على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة فإن الاستثمار في الجزائر حسب تقرير الفريق المخصص من البنك العالمي مازال رهين البيروقراطية والرشوة وتدعو منظمة الشفافية العالمية إلى تكثيف الجهود لمحاربة الفساد و تبني سياسة النفس الطويل للوصول إلى بيئة أكثر شفافية في أداء الأعمال ، وتهتم المنظمة بمتابعة الإجراءات الوطنية التي تحارب الفساد مثل القوانين التي صدرت من أجل تحريم دفع

¹ - مشكلة صعوبة إثبات الملكية قد تؤدي إلى تنازع الملكية و قد يطرح إشكالا عند حوصصة المؤسسات أو حتى حالة الشراكة.

² - في هذا المجال اضطرت بعض دول أمريكا الجنوبية إلى استبدال أجهزة التحصيل القائمة بأخرى جديدة نظرا لانتشار الفساد في الدوائر.

الرشاوى من قبل الشركات الأجنبية المباشرة إلى كبار الموظفين و الحكوميين، وتوافق ذلك مع سياسات محاربة تبييض الأموال والعمل على زيادة الوعي بمحاربة الفساد على كافة الأصعدة، وبالإضافة إلى ظاهرة الرشوة التي تتفشى كثيرا في عالم المال و الأعمال فإن مشكل ارتفاع التكلفة الإدارية يعتبر هاجسا آخر حيث تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة مقارنة بتونس والمغرب وهذا ما يؤدي إلى إبعاد المستثمرين الأجانب لارتفاع قيمة التكلفة الإدارية من جهة وطول مدة الانتظار لانجاز المشروع وتعقيد الإجراءات من ناحية أخرى.

وبالرغم من أن الجزائر لم تدمج ضمن مؤشر الشفافية إلا أن المختصين يصفونها على أنها متوسط رصيدها المسجل ينطوي على وجود درجة فساد عالية خاصة وأن مؤشر الرشوة من أسوء مظاهر الفساد في الجزائر وهو ما سبب تأخر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر بالقدر المطلوب.

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضية الدراسة من خلال محاولة قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم التعريف بالنموذج المستخدم و تحديد الطريقة المتبعة في القياس باستعمال برنامج spss V.23 ، كما تم في الوهلة الأولى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، والتي جاءت في شكل نموذج انحدار متعدد و قد توصلنا من خلالها للأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، و أن الأثر الايجابي للواردات والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي يفوق أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم قمنا بدراسة أثر كل عامل من هذه العوامل على النمو الاقتصادي ، والتي جاءت في شكل نموذج انحدار بسيط ، و قد تحصلنا على نفس النتائج السابقة.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع التنمية الاقتصادية والمسار الحي المباشر في الجزائر في ثلاث فصول، الفصل الأول بعنوان الاستثمار الاقتصادي نظريا، الفصل الثاني الاستثمار الأجنبي، الفصل الثالث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)، وبعد أن انتهينا من دراسة هذا الموضوع بالتفصيل سنقوم بوضع اللبنة الأخيرة له من خلال خاتمته، أين سنبين نتائج اختبار الفرضيات:

- تحققت الفرضية الأولى التي تنص على أن للاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي تؤثر على النمو ما هو الاقتصادي.
- تحققت الفرضية الثانية التي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي.
- تحققت الفرضية الثالثة التي تنص على أن الواردات تؤثر على النمو الاقتصادي.
- تحققت الفرضية الرابعة التي تنص على أن الاستثمار المحلي يؤثر على النمو الاقتصادي.

وتوصلنا إلى بعض النتائج التي نرى أنها قد تكون محل اعتبار وذلك كما يلي:

1- أن انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المختلفة يترتب عليه نواحي إيجابية وأخرى مثلية على الدول المضيفة له، وان المستثمر الأجنبي يكون منقوع بمجموعة من العوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار بتوجيه استثماراته الى الخارج، لذا من الضروري لكل دولة أن تجري حياتها الخاصة فيما يتعلق بالمزايا والا عليها به المرة من شدة الاستثمارات لتعظيم الأثر الايجابي لها.

2- أن التنمية الاقتصادية عملية معقدة تختلف اهدافها باختلاف الرتب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، كما تختلف باختلاف المراحل التي يمر فيها المجتمع، ويعتبر الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي عله المحرك الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية، وان من ابرز العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول هي توفر المصادر الداخلية القادرة شر تحقيق دفعة قوية لها، والفوائد التي ترافق انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة المضيفة تساهم بشكل أكبر في عملية التنمية المحلية لها مقارنة بمصادر التمويل الخارجي الاخرى.

3- ان تداعيات الأزمة المالية العالمية كانت كبيرة على الاستثمار الاجنبي المباشر حيث ادت إلى تراجع كافة أنواع تدفقاته نتيجة انتهاج المستثمرين سياسية استثمارية حذرة بالإضافة إلى شح التمويل وشدة التقلبات في الأسواق المالية العالمية، ولقد تجاوزت ولأول مرة سنة 2014 التدفقات العلمية الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية نظريتها في الدول المتقدمة اين شهدنا تراجع حصة هذه الأخيرة على حساب الدول النامية، إلا أن الدول المتقدمة تمثل المصدر الرئيسي لتدفقات المشاريع الاستثمارية.

4- أن الاقتصاد الجزائري مر بعدة مراحل منذ الاستقلال الى يومنا الحالي، الا ان اهمال القطاع الفلاحي في بداية تكوين اقتصادنا الوطني والاعتماد المطلق على قطاع المحروقات كان هو المنعرج الخطير الذي حال دون بناء اقتصاد قوي غير مرتبط بأسعار البترول والتي عرضته في ما بعد الي العديد من الميزات التي ادت الى ارتفاع المديونية الخارجية، وما شهدت البلاد فيما بعد من تدهور أوضاعها على جميع الأصعدة.

5- هناك مشاكل وعوائق كبيرة تواجه الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية والتي يجب التغلب عليها أهمها عدم استقرار القوانين وعدم وضوحها بالإضافة إلى تفشي الفساد الإداري والبيروقراطية ونقل المنظومة المصرفية ومشكل العقار الصناعي، ويعتبر ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول هو أخطر هذه المشاكل والذي يجعل البلاد واقتصادها عرضة لهزات وأزمات تهدد استقرار الجزائر على جميع المستويات الاقتصادية الاجتماعية السياسية وحتى الأمنية.

التوصيات وآفاق البحث:

على ضوء دراستنا لموضوع البحث وبعد استعراضنا من التأجيل المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال تقديم الاقتراحات التالية:

1- تطوير مناخ الاستثمار وذلك في النقاط التالية:

- حل مشكل العقار الاقتصادي الذي يعتبر مشكل الحقيقي في وجه المستثمر الأجنبي
- تبسيط الإجراءات المتبعة في خلق المؤسسات لاسيما في وجه الأجانب حيث ان الإجراءات المعقدة تعتبر من أهم العوامل المنفرة للمستثمر الأجنبي.
- إصلاح النظام القانوني الجزائري لكي يضع المستثمر الثقة في المنظومة التشريعية.
- التنويع في الاقتصاد الجزائري بين مؤسسات عامة وخاصة بالخصوص في القطاعات غير الطاقوية.
- تحسين البنية التحتية وإشراك المستثمر الأجنبي فيها حتى لا تكون النفقات بحجم كبير بالنسبة للدولة.
- العمل على استقرار القوانين والتي شهدت في الآونة الأخيرة عدة تغيرات فقد تأثر على المناخ الاستثماري في الجزائر ليس لمضمون هذه القوانين ولكن من حيث كيفية تطبيقها وفهمها سواء بالنسبة للمستثمرين أو حتى الادارة المسؤولة عن تنفيذها.
- العمل على رفع كفاءة الادارة والتي تمثل همزة وصل بين الدولة والمستثمرين من خلال دورات وطنية تكوينية للموظفين العاملين في مجال الاستثمار وذلك لتوحيد المفاهيم وتحديد بدقة ما للمستثمر من مزايا

وحقوق وما عليه من التزامات وواجبات، حتى لا تكون هذه النقطة بالذات سبيلا لتأويل القوانين حسب فهم كل موظف.

2- تحسين صورة البلد في الخارج:

مازالت صورة الجزائر جد متواضعة في الإعلام الأجنبي من خلال علاقة الدولة بالمستثمر الجزائري وذلك لعدة أسباب منها، تدخل الدولة في الاقتصادي ومناخ الاستثمار يعتبر غير مشجع وبالتالي عدم جاذبية الاستثمار ولهذا يجب عليها القيام بالإصلاحات التالية:

- لا بد من القيام بإستراتيجية ترقية الاستثمار من خلال الوكالة الوطنية وضرورة القيام بعملية المراجعة لهذه الوكالة لتستجيب هذه الأخيرة للمعايير الدولية لجلب الاستثمار الأجنبي.
- وضع سياسة ترقية حقيقية لفضاء الاتصالات من خلال الإصلاحات الهامة لتحسيس الجالية الجزائرية والأجانب لأهمية السوق الجزائرية وفرص الاستثمار من خلال المنشورات، قنوات، سفرات الجزائر بالخارج.

3- الموارد البشرية:

وذلك من خلال:

- الرفع من ميزانية الدولة الموجهة للجامعات خاصة ميزانية البحث والتطوير.
- تشجيع البحث العلمي ومحاولة القطاع الخاص بقوانين تحفيزية لكي يضع ويفتح على مستوى مؤسساته مخابر البحث والتطوير لتطوير منتجاتها.
- العمل على خلق الارتباط بين الجامعة ومراكز التكوين والبحث من جهة والقطاع العام والخاص من جهة أخرى.

آفاق البحث

ظهرت لنا بعد دراستنا لموضوع البحث عدة قضايا، تحتاج الى البحث والتوسع لعلها تكون مواضيع اجاث علمية في المستطيل شكرها كالتالي:

- دراسة تحارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر شر غرار: البرازيل - المكسيك - اندونيسيا- تركيا.
- دراسة تأثير القانون الجديد لترقية الاستثمار على تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر.
- اثر الاستثمار الفلاحي على التنمية الزراعية في الجزائر.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: قائمة الكتب باللغة العربية:

1. الكتب:

1. رمضان شراح، استثمار النظرية والتطبيق - منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة I، 2005.
2. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، الطبعة I، 2000.
3. كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
4. موسى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية، الجزائر، 2000.
5. رمضان شراح: استثمار النظرية والتطبيق، الطبعة I، ذات السلاسل، الكويت، 2005.
6. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، طبعة I، 2000.
7. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية مصر، الطبعة I، 2001.
8. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدول الاستثمارات الأجنبية، كلية التجارة، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة الإسكندرية، الطبعة I، 2001.
9. ناجي بن حسيني، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، كلية الاقتصاد والسيير، جامعة قسنطينة، طبعة 1، 2005/2004.
10. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، طبعة I، 2005.
11. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة I، الاسكندرية، مصر، 2001.
12. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات، كلية التجارة، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر، جامعة الإسكندرية، الطبعة I، 2003.
13. عبد السلام أو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003م.

2. الأطروحات:

1. بوقليع نوال، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والإصلاح، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر (معهد العلوم الاقتصادية)، 2019/2018.
2. بلال منير، جاب الله خير الدين، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2007 /2006.
3. بلال منير، جاب الله خير الدين، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، علوم التسيير - مالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007 /2006.

3. قائمة القوانين والتقارير:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (من 2001 إلى 2016)
2. تقارير بنك الجزائر من (2001-2016)
3. تقرير الاستثمار العالمي للأمم المتحدة عام 2014.

4. المواقع الالكترونية:

1. البنك الدولي: www.data-albankaldawli.org
2. البنك المركزي الجزائري: www-bank-of
3. algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf
4. بوابة الوزير الأول: Www.cg.gov.dz/dossier/plan-relevance.htm
5. جريدة الخبر: www.elkhabar.com/press/article/5/11019-2015
6. الديوان الوطني للإحصائيات: WWW.ons.dz/IMG/pdf/Evolution_impo_92.pdf
7. مؤتمرا للأمم المتحدة التجارة والتنمية: www.unctad.net
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:
9. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار: www.iagc.net
10. وزارة الصناعة و المناجم: www.industrie.gov.dz
11. www.DirassetMagazine-Libya.Htm

الملاحق

الملحق رقم (1): جدول البيانات الخاصة بالجزائر في الفترة (2000-2017)

ANNES	GP/L	K/L	IED/L	M/L
2000	5720,1	1181,8	37,7	992,7
2001	5437,87	1203,4	96,6	980,6
2002	5537,8	1373,3	82,7	1107,5
2003	6152,6	1488,5	46,2	1190,8
2004	7355,9	1926,5	60,5	1617,9
2005	8047,9	2076,9	68,5	1557,6
2006	8572,5	2107,9	107,6	1545,8
2007	9408,3	3224,9	95,1	3687,8
2008	11042,8	4154,6	150,9	5190,5
2009	10034,3	4677,5	184,4	3676,0
2010	12049,5	4865,8	151,7	4392,9
2011	14384,8	5195,7	147,4	5703,9
2012	16209,6	6347,4	118,9	6339,3
2013	16647,9	7223,6	155,16	5957,5
2014	17228,6	7848,4	122,63	5738,4
2015	16702,1	8466,2	50,24-	5103,1
2016	17406,8	8826,8	165,22	5110,1
2017	18906,6	9143,7	133,76	6182,8
2018	21380.0	8220.0	9305.1	3788.00

تقارير بن الجزائر والبنك العالمي.

GP/L	K/L	IED/L	M/L
الناتج الاجمالي	الاستثمار المحلي	الاستثمار الأجنبي	الواردات

الملحق 2: قياس تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي:

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
النمو	12011,8895	5154,61560	19
المحلي	4770,4211	2991,58525	19
الأجنبي	531,3016	1862,73741	19
الواردات	3677,0105	2032,53730	19

Corrélations

		النمو	المحلي	الأجنبي	الواردات
Corrélation de Pearson	النمو	1,000	,980	,448	,847
	المحلي	,980	1,000	,374	,841
	الأجنبي	,448	,374	1,000	,026
	الواردات	,847	,841	,026	1,000
Sig. (unilatéral)	النمو	.	,000	,027	,000
	المحلي	,000	.	,057	,000
	الأجنبي	,027	,057	.	,458
	الواردات	,000	,000	,458	.
N	النمو	19	19	19	19
	المحلي	19	19	19	19
	الأجنبي	19	19	19	19
	الواردات	19	19	19	19

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variabes introduites	Variabes éliminées	Méthode

1	الواردات, الأجنبي, المحلي ^b	.	Introduire
---	---	---	------------

a. Variable dépendante : النمو

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques	
					Variation de R- deux	Variation de F
1	,990 ^a	,981	,977	778,77613	,981	257,856

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	Modifier les statistiques			
	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	3	15	,000	1,019

a. Prédicteurs : (Constante), الواردات, الأجنبي, المحلي

b. Variable dépendante : النمو

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	469163731,424	3	156387910,475	257,856	,000 ^b
	Résidus	9097383,914	15	606492,261		
	Total	478261115,338	18			

a. Variable dépendante : النمو

b. Prédicteurs : (Constante), الواردات, الأجنبي, المحلي

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	3629,970	379,635		9,562	,000
	المحلي	1,203	,149	,698	8,051	,000
	الأجنبي	,498	,130	,180	3,831	,002
	الواردات	,646	,204	,255	3,168	,006

Coefficients^a

Modèle	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
	Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1 (Constante)					
المحلي	,980	,901	,287	,169	5,934
الأجنبي	,448	,703	,136	,575	1,739
الواردات	,847	,633	,113	,196	5,106

a. Variable dépendante : النمو

Corrélations du coefficient^a

Modèle		الواردات	الأجنبي	المحلي	
1	Corrélations	الواردات	1,000	,575	-,897
		الأجنبي	,575	1,000	-,651
		المحلي	-,897	-,651	1,000
Covariances	الواردات	,042	,015	-,027	
	الأجنبي	,015	,017	-,013	
	المحلي	-,027	-,013	,022	

a. Variable dépendante : النمو

Diagnostics de colinéarité^a

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de condition	Proportions de la variance		
				(Constante)	المحلي	الأجنبي
1	1	2,957	1,000	,02	,00	,01
	2	,859	1,855	,01	,00	,56
	3	,161	4,284	,91	,06	,02
	4	,023	11,315	,06	,94	,42

Diagnostics de colinéarité^a

Modèle	Dimension	Proportions de la variance
		الواردات
1	1	,00
	2	,00
	3	,04
	4	,96

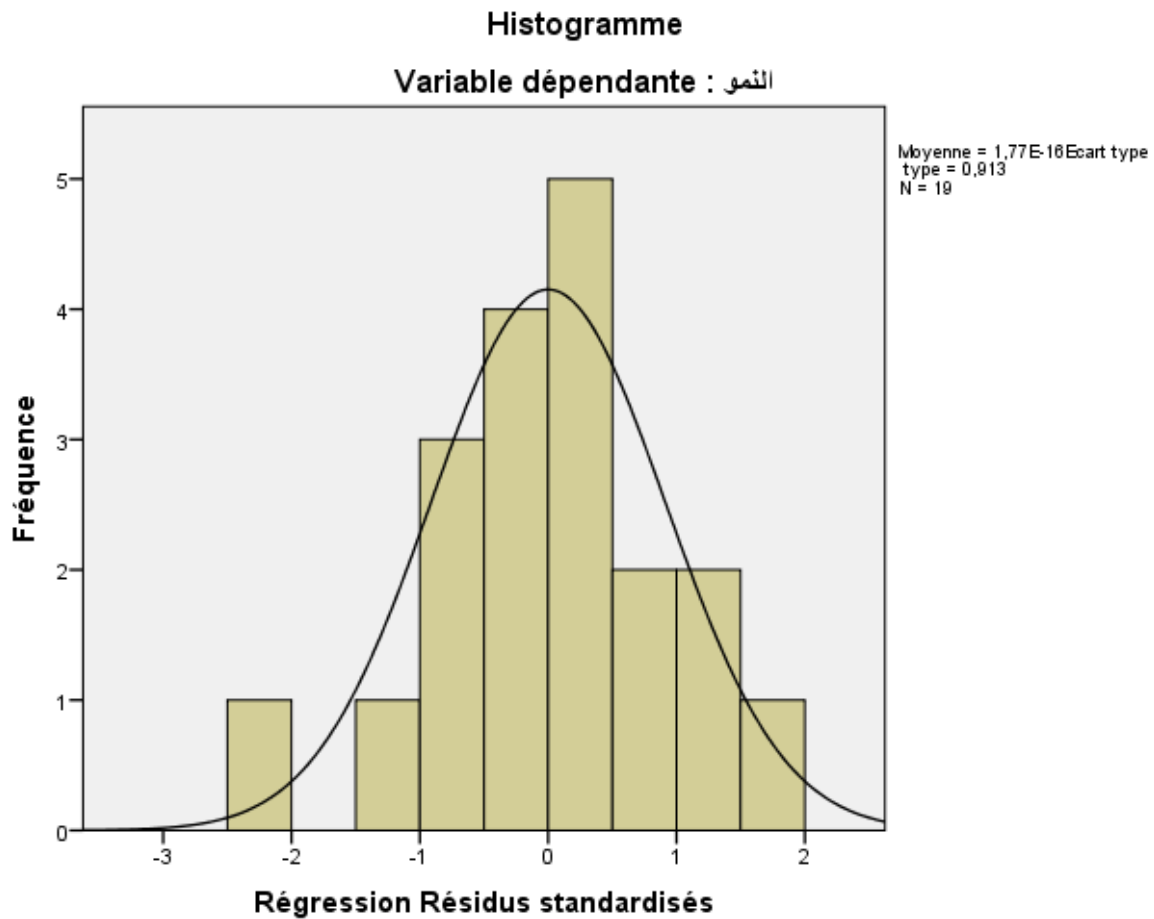
a. Variable dépendante : النمو

Statistiques des résidus^a

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	5712,5703	21368,0742	12011,8895	5105,35520	19
Résidu	-1692,42212	1353,16943	,00000	710,92209	19
Valeur prédite standardisée	-1,234	1,833	,000	1,000	19
Prévision standardisé	-2,173	1,738	,000	,913	19

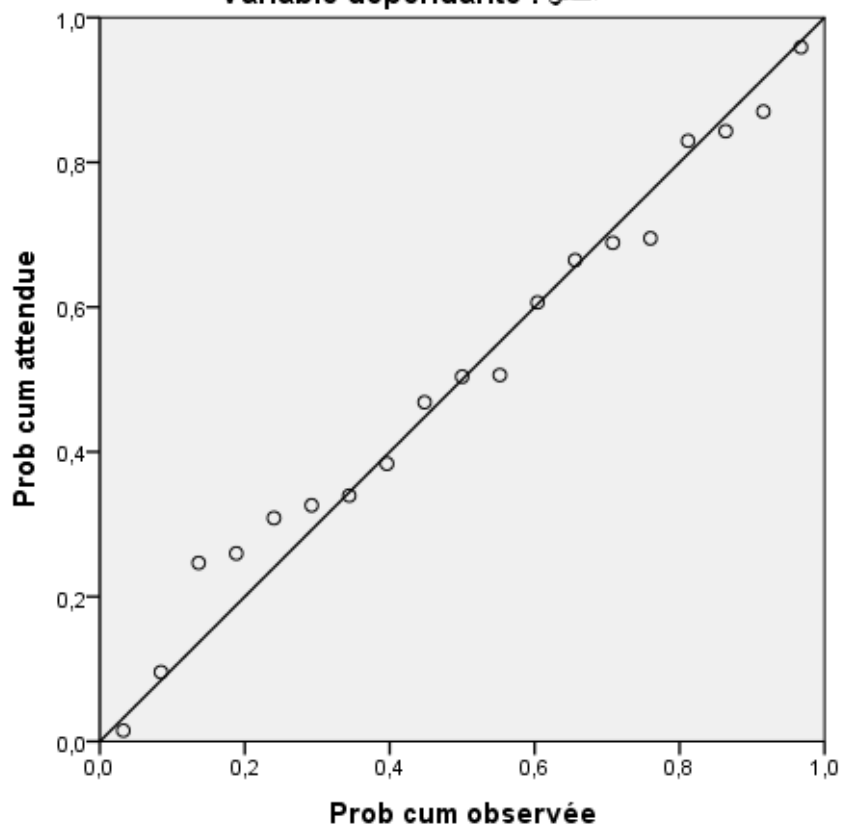
a. Variable dépendante : النمو

Graphiques



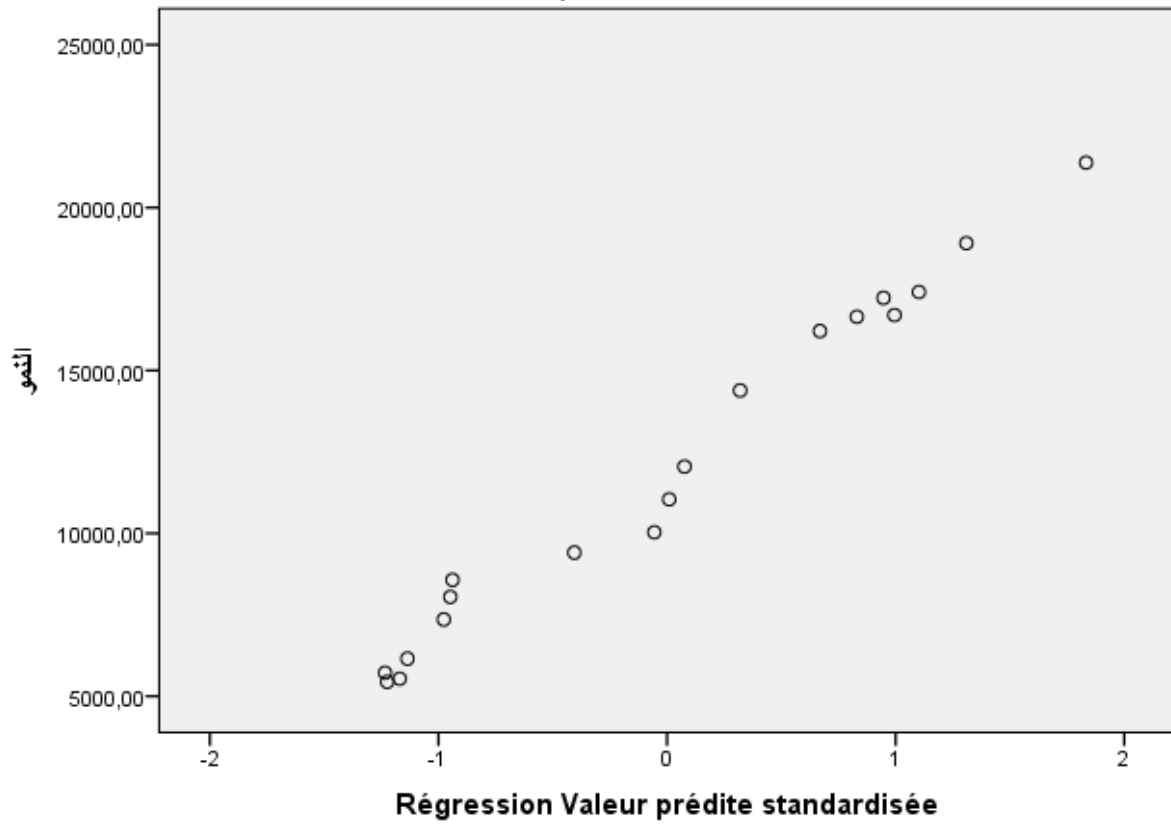
Tracé P-P normal de régression Résidus standardisés

Variable dépendante : النمو



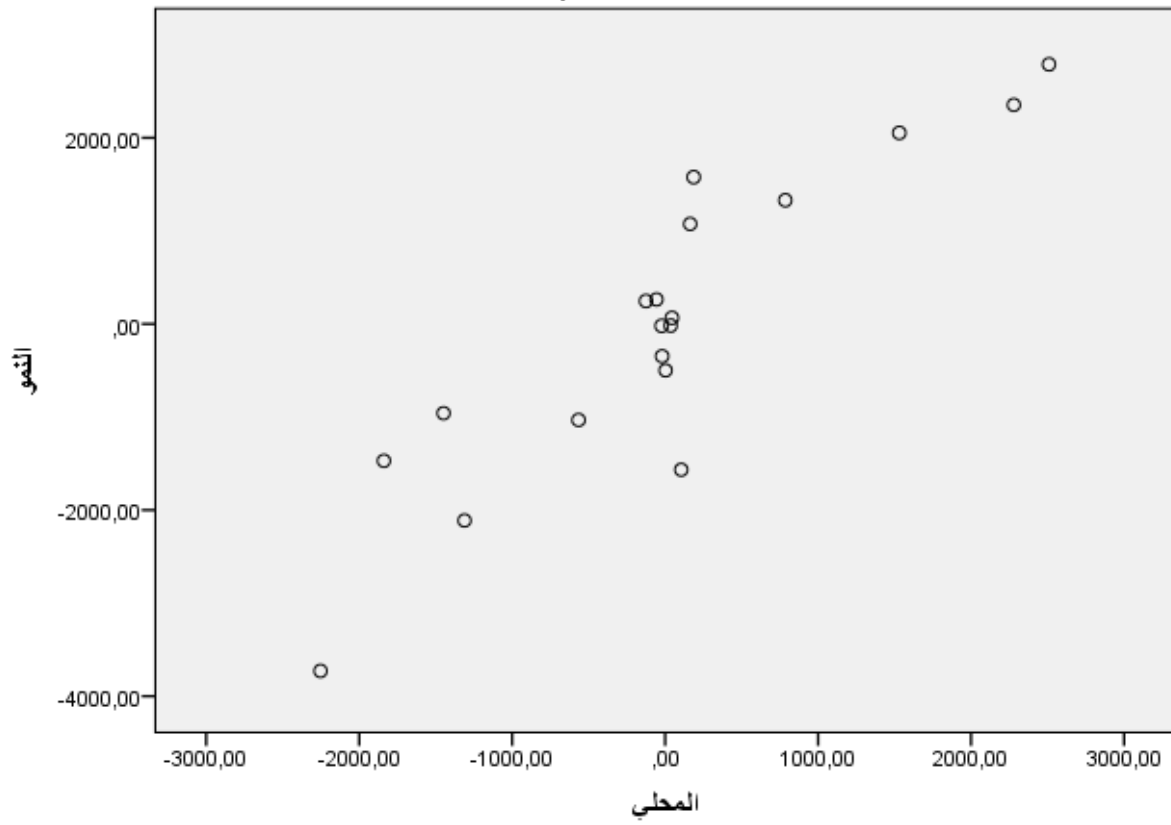
Nuage de points

Variable dépendante : النمو



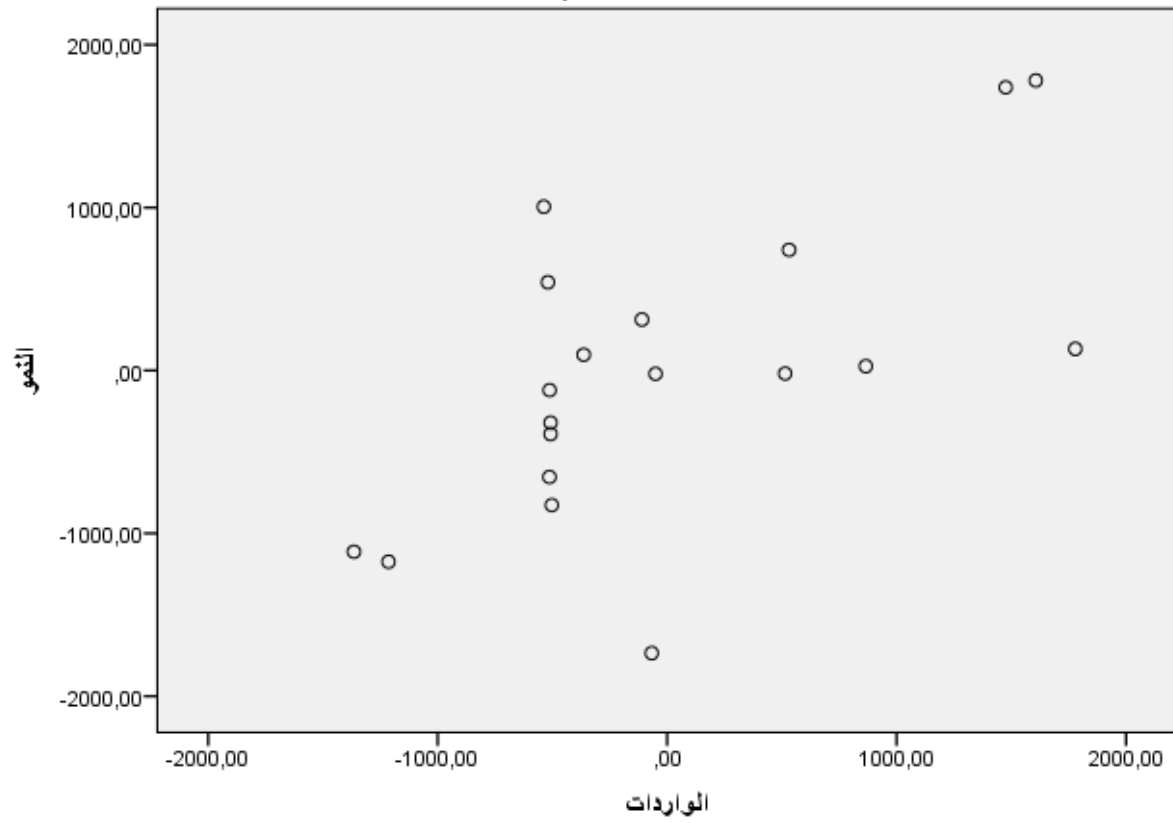
Tracé de régression partielle

Variable dépendante : النمو



Tracé de régression partielle

Variable dépendante : النمو



الملحق 3: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
النمو	12011,8895	5154,61560	19
الأجنبي	531,3016	1862,73741	19

Corrélations

		النمو	الأجنبي
Corrélation de Pearson	النمو	1,000	,448
	الأجنبي	,448	1,000
Sig. (unilatéral)	النمو	.	,027
	الأجنبي	,027	.
N	النمو	19	19
	الأجنبي	19	19

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الأجنبي ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : النمو

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques	
					Variation de R-deux	Variation de F
1	,448 ^a	,201	,154	4741,86218	,201	4,270

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	Modifier les statistiques		
	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	1	17	,054

a. Prédicteurs : (Constante), الأجنبي

b. Variable dépendante : النمو

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	96011747,082	1	96011747,082	4,270	,054 ^b
	Résidus	382249368,256	17	22485256,956		
	Total	478261115,338	18			

a. Variable dépendante : النمو

b. Prédicteurs : (Constante), الأجنبي

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	11353,147	1133,605		10,015	,000
	الأجنبي	1,240	,600	,448	2,066	,054

Coefficients^a

Modèle		Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1	(Constante)					
	الأجنبي	,448	,448	,448	1,000	1,000

a. Variable dépendante : النمو

Corrélations du coefficient^a

Modèle		الأجنبي
1	Corrélations	الأجنبي
		1,000
	Covariances	الأجنبي
		,360

a. Variable dépendante : النمو

Diagnostics de colinéarité^a

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de condition	Proportions de la variance	
				(Constante)	الأجنبي
1	1	1,281	1,000	,36	,36
	2	,719	1,335	,64	,64

a. Variable dépendante : النمو

Statistiques des résidus^a

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	11290,8564	21544,8359	12011,8895	2309,54237	19
Résidu	-6035,11816	7387,60840	,00000	4608,26171	19
Valeur prédite standardisée	-,312	4,128	,000	1,000	19
Prévision standardisé	-1,273	1,558	,000	,972	19

a. Variable dépendante : النمو

الملحق 4: قياس تأثير الواردات على النمو الاقتصادي

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
النمو	12011,8895	5154,61560	19
الواردات	3677,0105	2032,53730	19

Corrélations

		النمو	الواردات
Corrélacion de Pearson	النمو	1,000	,847
	الواردات	,847	1,000
Sig. (unilatéral)	النمو	.	,000
	الواردات	,000	.
N	النمو	19	19
	الواردات	19	19

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الواردات ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : النمو

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques	
					Variation de R-deux	Variation de F
1	,847 ^a	,717	,701	2820,17737	,717	43,133

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	Modifier les statistiques		
	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	1	17	,000

a. Prédicteurs : (Constante), الواردات

b. Variable dépendante : النمو

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	343053308,382	1	343053308,382	43,133	,000 ^b
	Résidus	13520	17	7953400,409		
		7806,956				
	Total	478261115,338	18			

a. Variable dépendante : النمو

b. Prédicteurs : (Constante), الواردات

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	4114,185	1365,534		3,013	,008
	الواردات	2,148	,327	,847	6,568	,000

Coefficients^a

Modèle		Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1	(Constante)					
	الواردات	,847	,847	,847	1,000	1,000

a. Variable dépendante : النمو

Corrélations du coefficient^a

Modèle	الواردات
1	الواردات
	Corrélations الواردات
	1,000

Covariances	الواردات	,107
-------------	----------	------

a. Variable dépendante : النمو

Diagnostiques de colinéarité^a

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de condition	Proportions de la variance	
				(Constante)	الواردات
1	1	1,881	1,000	,06	,06
	2	,119	3,969	,94	,94

a. Variable dépendante : النمو

Statistiques des résidus^a

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	6220,3765	17730,1152	12011,8895	4365,60616	19
Résidu	-4219,85352	9129,72070	,00000	2740,71977	19
Valeur prédite standardisée	-1,327	1,310	,000	1,000	19
Prévision standardisé	-1,496	3,237	,000	,972	19

a. Variable dépendante : النمو

الملحق 5: قياس تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
النمو	12011,8895	5154,61560	19
المحلي	4770,4211	2991,58525	19

Corrélations

		النمو	المحلي
Corrélation de Pearson	النمو	1,000	,980
	المحلي	,980	1,000
Sig. (unilatéral)	النمو	.	,000
	المحلي	,000	.
N	النمو	19	19
	المحلي	19	19

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المحلي ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : النمو

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques	
					Variation de R-deux	Variation de F
1	,980 ^a	,961	,958	1052,77477	,961	414,513

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	Modifier les statistiques		
	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	1	17	,000

a. Prédicteurs : (Constante), المحلي

b. Variable dépendante : النمو

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	459419425,318	1	459419425,318	414,513	,000 ^b
	Résidus	18841690,020	17	1108334,707		
	Total	478261115,338	18			

a. Variable dépendante : النمو

b. Prédicteurs : (Constante), المحلي

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	3955,810	463,577		8,533	,000
	المحلي	1,689	,083	,980	20,360	,000

Coefficients^a

Modèle		Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1	(Constante)					
	المحلي	,980	,980	,980	1,000	1,000

a. Variable dépendante : النمو

Corrélations du coefficient^a

Modèle		المحلي
1	Corrélations المحلي	1,000
	Covariances المحلي	,007

a. Variable dépendante : النمو

Diagnostiques de colinéarité^a

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de	Proportions de la variance
--------	-----------	---------------	----------	----------------------------

		condition	(Constante)	المحلي
1	1	1,854	1,000	,07
	2	,146	3,558	,93

a. Variable dépendante : النمو

Statistiques des résidus^a

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	5951,5820	19669,8574	12011,8895	5052,05913	19
Résidu	-1820,66846	1710,14185	,00000	1023,11317	19
Valeur prédite standardisée	-1,200	1,516	,000	1,000	19
Prévision standardisé	-1,729	1,624	,000	,972	19

a. Variable dépendante : النمو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص:

هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2018 باعتبار أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا تدريجيا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بعد غياب شبه تام للاستثمارات الأجنبية خلال فترة التسعينات التي اتسمت بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية، حيث قمنا بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي و العلاقة بينهما في الجزائر .

من خلال تتبعنا لتطور كل من المتغيرات سالفة الذكر لاحظنا ضعف في تكوين الناتج الداخلي الخام بالرغم من مساهمتها في الاستثمار المحلي ولو بنسبة ضعيفة، بالإضافة إلى أن خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات قد يقلل من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشرة النمو الاقتصادي، الواردات، الاستثمار المحلي، الناتج الداخلي الخام.

Résumé:

Cette étude examine le rôle des investissements directs étrangers dans le soutien de la croissance économique algérienne entre 2000 et 2018. Cette période a été témoin d'une augmentation progressive du volume des investissements directs étrangers reçus en Algérie après une absence presque complète de formes étrangères au cours des années 1990, qui s'est caractérisée par une détérioration. Situations politiques et de sécurité, mettant en évidence les divers concepts liés à l'investissement direct étranger et à la croissance économique et leurs relations en Algérie.

En suivant l'évolution de chacune des variables susmentionnées, nous avons constaté une faiblesse de la composition du PIB malgré leur contribution à l'investissement local, même à un taux faible, et la sortie de devises étrangères sous forme d'envois de fonds peut réduire la contribution de l'investissement étranger direct à l'amélioration des paiements.

Mots-clés: investissement direct étranger, croissance économique, importations, investissement intérieur, produit intérieur brut.